

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/12
5 March 2008

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والخمسون
مونتريال، 7 - 11 أبريل / نيسان 2008

تقرير نهائي عن تقييم عملية إدارة ورصد خطط الإزالة
الوطنية في بلدان غير البلدان ذات الاستهلاك
المنخفض والتحقق منها

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

جدول المحتويات

3.....	موجز تنفيذي
6.....	توصيات
7.....	أولاً- مقدمة
8.....	ثانياً- الادارة
8.....	ثانياً-1 دور وحدات الأوزون الوطنية ووحدات ادارة المشروعات
10.....	ثانياً-2 لجان التوجيه ونزع المركزية والتنسيق بين الوكالات
11.....	ثالثاً- الامتثال والتشريع والتطبيق
11.....	ثالثاً-1 حالة الامتثال
12.....	ثالثاً-2 التشريع والتطبيق
13.....	رابعاً- التنفيذ
13.....	رابعاً-1 معدلات للصرف والتأخيرات والمرونة
15.....	رابعاً-2 تدريب مسؤولي الجمارك
16.....	رابعاً-3 تدريب الأخصائيين
17.....	رابعاً-4 معدات الاسترجاع واعادة التدوير وأدوات تبيين غازات التبريد
17.....	خامساً- الكفاءة والاستدامة
17.....	خامساً-1 كفاءة الـ NPPs بوصفها منهجية للتنفيذ
18.....	خامساً-2 استدامة النتائج والقدرات المؤسسية
19.....	سادساً- الرصد والتبليغ
19.....	سادساً-1 الرصد
20.....	سادساً-2 تقارير التنفيذ السنوية
21.....	سابعاً- التحقق
21.....	سابعاً-1 وسائل التحقق ومنهجيته
23.....	سابعاً-2 تكاليف التحقق

المرفقات:

- I Phase-out targets and achievements
- II Phase-out planned and achieved by tranche
- III Refrigerant prices 2007
- IV Summary of refrigeration sector training and summary of customs training

موجز تنفيذي

النتائج الرئيسية

1- ان تركيز عملية التقييم الحالية كان واقعا على استعراض الادارة والرصد والتبليغ وأنظمة التحقق الموجودة والخاصة بخطط الازالة الوطنية (NPPs) ومقارنتها بالخطوط الارشادية المعتمدة وتقييم سلامتها وكفاءتها. وفي سبيل تقييم هذه الجوانب من الـ NPPs، فان التخطيط والادارة والرصد للأنشطة الفردية المنفذة ونتائجها الفعلية، كان لا بد أيضا من تحليلها ومقارنتها بالمخططات الأصلية. وبهذا المعنى، فان التجميع الحالي (synthesis) ودراسات الحالات تعالج معظم جوانب الـ NPPs التي جرى تقييمها.

2- ان البلدان التي جرى تقييمها، فيما عدا الهند في 2006 وجمهورية ايران الاسلامية من 2001 الى 2003 والجمهورية العربية الليبية في 2003، كانت دائما في حالة امتثال للالتزامات الـ NPPs (انظر المرفق الأول). أما الأرجنتين والبرازيل وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العربية الليبية وفييت نام فكانت متقدمة تقدا محسوسا عن أهداف ازالة الـ CFC الخاصة بها لعام 2006، بينما أدركت مصر وماليزيا هذه الأهداف بهامش ضيق، كما فعلت ذلك فييت نام بالنسبة للهالونات. وكانت ماليزيا متقدمة عن أهدافها للـ CTC والـ TCA. وهذه الانجازات هي انجازات كبيرة جدا، اذ أن معظم حالات أهداف الازالة بموجب الـ NPP كانت سابقة للجدول الزمنية المقررة بموجب بروتوكول مونتريال (انظر البيانات القطرية في المرفق الأول).

3- ان نموذج الادارة للـ NPP، خصوصا تقسيم العمل بين وحدات الأوزون الوطنية ووحدة ادارة المشروعات قد اختلفت اختلافا كبيرا جدا بين البلدان الثمانية التي جرت زيارتها. وبينما بعض وحدات الأوزون الوطنية قد استأجرت موظفين اضافيين بتمويل من الـ NPP، فهناك بلدان أخرى، كانت فيها وحدات مستقلة بموظفين استأجرتهم الوكالة القائمة بتنفيذ الـ NPP. ونظرا لتنوع البنية التحتية السياسية وطرائق تقاسم المسؤوليات بين الوزارات والوكالات، ليس من المستطاع اقتراح نظام واحد للادارة باعتباره أفضل من سواه.

4- ان معظم البلدان التي جرت زيارتها (الأرجنتين، جمهورية ايران الاسلامية، الجمهورية العربية الليبية، ماليزيا، فييت نام) قد أبلغت أنها لم تستعمل شرط المرونة، بسبب اما تمسكها بقواعد الوكالات المنفذة أو بسبب عدم وجود احتياج الى تلك المرونة. والبلدان (البرازيل، مصر، الهند) التي أبلغت أن شرط المرونة قد سهل تحديث و/أو ادخال أنشطة ازالة ODS جديدة كانت محتاجة للامتثال للاتفاق. وتضمن ذلك اسداء مساعدة للشركات التي أنشئت بعد يولييه 1995 الذي هو موعد الانقطاع، ونقل الأموال من أحد خطوط الميزانية الى خط آخر من خطوطها واعادة تخصيص الأنشطة بين الوكالات المنفذة ومراعاة الجوانب التقنية والاجتماعية والسوقية الجديدة التي لم يسبق أخذها في الاعتبار في وثيقة الـ NPP الأصلية.

5- ان جميع البلدان التي تمت زيارتها لم تكن جميعا قد أنشأت لجانا توجيهية مشتركة بين الوزارات للقضايا المتصلة ببروتوكول مونتريال. وبعض البلدان التي أنشأت ذلك، قد ذكرت ان تلك اللجان لن تجتمع مرارا عديدة. وسواء أكانت اللجان التوجيهية موجودة أو غير موجودة فهذا أمر يبدو متصلا الى حد بعيد بهيكل صنع القرار داخل البلد المعني، وبسلطان وقوة وحدة الأوزون الوطنية. والبلدان التي كانت بدون لجان توجيهية قد ذكرت ان لديها أفرقة استشارية من أصحاب المصلحة، ولكن ليس لهذه الأفرقة سلطة اتخاذ المقررات.

6- ان البرازيل وجمهورية ايران الاسلامية قد بينا أنهما سائران الآن في عملية نزع مركزية ادارة الـ ODS وأن خطط هذا النزع ترمي الى تعزيز الرصد على نطاق البلد كله وتقوية التطبيق، وهو أمر يمكن أن يكون تحديا خاصا في البلدان الكبيرة. ففي الهند، ان خلية الأوزون طلبت من جميع حكومات الولايات أن تنشئ وحدة تنظيمية على مستوى الولاية للمساعدة على رصد شؤون الـ ODS.

7- على الرغم من أن جميع البلدان لديها أنظمة ترخيص لمراقبة الواردات، وأيضاً، حيثما يكون الأمر مطبقاً، مراقبة صادرات الـ ODS، ففي بعض البلدان (الهند والجمهورية العربية الليبية) لم تغطي تلك الأنظمة جميع المعاملات ذات الصلة و/أو لم تكن ذات كفاءة كاملة للحيلولة دون بعض الاتجار غير المشروع (جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية الليبية، ماليزيا، فييت نام). وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظاماً لإصدار التراخيص يكون ذا قيمة قليلة إلا إذا كان مشفوعاً بألية لتخصيص الحصص ومرتبطة بعملية رصد لم تقم الجمهورية العربية الليبية بإنشائها إلا حديثاً كما ذكرت ذلك بعثة التقييم.

8- في معظم البلدان بينت المحفوظات كم عدد مسؤولي الجمارك قد جرى تدريبهم إلى اليوم (محفوظات الورش التي عقدت وعدد المشاركين في تلك الورش) ولكن لم يكن ثمة معلومات واضحة عن مقدار العدد المتبقي الذي لا يزال يحتاج إلى التدريب وعن كيفية جعل التدريب عملية مؤسسية. وبينما بعض البلدان قد كان لديها قواعد بيانات بالكمبيوتر وأنظمة اعلامية على الخط، لتسجيل وتقاسم بيانات الاتجار، إلا أن هناك بلداناً أخرى كانت في مراحل متباينة من اعداد ادخال هذه الأنظمة في جماركها، بما في ذلك ادخال الروابط بوحدة الأوزون الوطنية وغيرها من السلطات الحكومية.

9- في جميع البلدان، دلت المحفوظات عن مقدار التقنيين الذين تم تدريبهم حتى اليوم، ولكن لم يكن ثمة بيانات واضحة في أكثر من نصف هذه البلدان التي جرى تقييمها من حيث احتياجاتها الشاملة في مجال التدريب. ولم يكن ثمة خطط تدريبية شاملة ولكن فقط تقديرات عن مقدار الاخصائيين الذين يحتاجون إلى مزيد من التدريب.

10- ان تسليم معدات الاسترداد واعادة التدوير إلى الورش/الأخصائيين كثيراً ما سار بخطى أبطأ مما كان متوقعا. وبينما أنظمة الرصد والتبليغ كانت في مراحل متباينة من التقدم، فإن المحفوظات المتاحة في البلدان التي جرى فيها تجميع بعض البيانات دلت على أن في كثير من هذه البلدان لم يجر إلا استعمال قليل للمعدات التي جرى توزيعها ولم يتم إلا استرداد محدود من الـ CFC وبعض الـ HFC-134a و الـ HCFC-22. وهناك بضعة بلدان قد أنشأت معدات استصلاح. ولا يبدو أن هناك بلداناً لديها خطط أعمال بشأن كيفية جعل مراكز الاستصلاح هذه قابلة لمساندة نفسها بنفسها. وبعض الشركات التي تمت زيارتها ذكرت انها قد تناولت هذا النشاط لإيجاد خدمة أكمل لعملائها، دون أن تتوقع كثيراً من الربح وأن استرداد واستصلاح الـ HFC-134a والـ HCFC-22 سوف يساعدان على بلوغ حد التوازن (break even).

11- ان معدلات التأخيرات وصرف الأموال قد اختلفت اختلافاً كبيراً من بلد إلى بلد. فبعض البلدان قد لاحظت أن هناك ثمة تأخيراً لأن تمويل النهاية الأمامية (front-en funding) لبعض الـ NPP قد أنشأ حالة حيث كانت فيها الموارد المتاحة تتجاوز النفقات المزمعة وكان برنامج التعجيل محدوداً بسبب محدودية قدرة الموظفين على القيام بجميع العمل التحضيري اللازم. وهناك بعض البيانات تقول ان معظم التأخيرات كانت مرتبطة اما بتزعزع اداري (مثلاً وجود انتخابات) أو لأن توريد وتزويد المعدات بما يلزمها كان أمراً قد استغرق وقتاً أطول بكثير مما كان متوقعا. وذكرت كثير من البلدان ان المهام التي منيت بتأخير أصبحت الآن جارية وأن معدلات صرف الأموال أخذت في التحسن في معظم الحالات.

12- ان معظم تقارير التنفيذ السنوية كانت جسيمة الحجم وفيها تكرار شديد وليس فيها بيانات واضحة عن التقدم الشامل المحرز حتى اليوم وعن اسهام الأنشطة التي أتمت في تحقيق الازالة المنشودة. وقد يكون ذلك على الأرجح مرده إلى حد بعيد إلى ضيق الوقت الذي كان موجوداً عندما جرت صياغة هذه التقارير من جانب وحدات الأوزون الوطنية ووحدات ادارة المشروعات، ومن جانب وكالات التنفيذ، وبسبب الميل إلى وصف الأنشطة التي تمت ونتائجها الايجابية بدلاً من اجراء تبين وتقييم حرج لأية مشكلات وأية تأخيرات حدثت. والاحتياج إلى خطوط ارشادية لهيكل وكتابة هذه التقارير في شكلها المطلوب، ومختلف الطرازات التي تطبقها الوكالات المتباينة، المعنية بالموضوع، لعبت أيضاً دوراً في تعزيز التنوع الواسع للأشكال وللنهج وهو الأمر

الذي لوحظ. وادخال جداول النظرة العامة الى MYA قد سبق أن أسهم فعلا في تحسين جودة التبليغ في بعض الحالات (هناك أربعة فقط من البلدان الثمانية التي جرى تقييمها قد أتمت تلك الجداول، ولكنها لا تزال في مرحلة اعداد طلب الحصول على تمويل للشريحة التالية). واستعمالها المعمم ينبغي أن يكون كافيا لتحسين التبليغ دون اصدار مزيد من الخطوط الارشادية عن الشكل الذي ينبغي أن تلتزم به الـ AIPs ، (أي تقارير التبليغ السنوية)، التي أصبحت الآن عرفا متبعًا تلتزم به البلدان والوكالات.

13- فيما يتعلق بالتحقق، وجد أنه، في عدة بلدان، توجد قيود تتعلق باستعمال مراجعي الحسابات الخصوصيين للتحقق من بيانات الحكومة وأنشطتها. وفي الجماهيرية العربية الليبية وماليزيا، ان المراجعين الحكوميين فقط هم الذين يستطيعون القيام بعمليات التحقق من صحة أنشطة الكيانات الحكومية (الجمارك وغيرها). وفي ماليزيا، ان المراجعة يجب أن يقوم بها مكتب المراجع العام. وفي فييت نام، يلزم الأمر اتفاقا خاصا للسماح بقيام شركة مراجعة خاصة باستعراض محفوظات الجمارك، التي تقدم بطلب من وحدة الأوزون الوطنية. وفي البرازيل ان القوانين التي تحمي الطابع السري لبيانات الشركات، تمنع من استخدام مراجع مستقل لاستعراض البيانات الموجودة في قواعد بيانات المؤسسة البرازيلية للبيئة والموارد الطبيعية القابلة للتجدد (IBAMA) والجمارك، مما يحد من امكانية مراجعة صحة البيانات المجمعة من مختلف قواعد البيانات بيد أنه في الأرجنتين أتيح للقائم بالمراجعة أن يتوصل توصلا كاملا الى قواعد البيانات وكذلك بيانات الشركات الخاصة، وهو بذلك استطاع القيام بمراجعة سليمة. وفي بلدان أخرى ان التوصل الى البيانات وعمليات التحقق قد اختلفت، وجرى التفاوض بشأنها بين مختلف الكيانات المعنية بالأمر.

14- بصفة عامة، كانت عملية التحقق ذات وقع ايجابي باعطائها معلومات اضافية عن وجود وكفاءة أنظمة الترخيص والحصص وعن طريق قيامها بمراجعة متعامدة لبيانات الاستيراد المستمدة من مصادر مختلفة، مما أيد أن الازالة قد حدثت فعلا على النحو الذي كان مقررا. وهناك ملاحظات حرجة في تقارير التحقق سمحت لأمانة الصندوق بالإشارة الى وجوه نقص خلال استعراض بعض الطلبات الخاصة بمزيد من الشرائح، كما كان الأمر بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية حيث لم يكن من المستطاع توثيق نظام اصدار التراخيص والحصص، أو في الهند حيث كان النقص في بيانات التحقق من معلومات الجمارك أمرا قد أحر اكتشاف واردات من الكلوروفلوروكربون (CFC) غير مسجلة بالنسبة لأجهزة الاستنشاق المزودة بمقاييس الجرعات (MDIs) وحيثما لم يكن تقرير التحقق قد قدم الى جانب طلب تجديد التمويل أو في الحالات التي وجد فيها أن هذا التقرير غير مكتمل، فان اللجنة التنفيذية قد وافقت في عدة حالات على الشريحة التالية على شرط ألا يتم الافراج عن الأموال الى أن يقدم تقرير التحقق الى أمانة الصندوق وأن يتم التأييد بأن هذا التقرير ذو جودة مقبولة.

15- بالنسبة لمعظم البلدان، كانت المنهجية المتبعة في الـ NPP مسعفة في تحقيق ما يلي: (أ) تخفيض تكاليف التعامل؛ (ب) تعجيل الازالة والتركيز على الازالة الكاملة للـ ODS؛ (ج) تسهيل التنسيق بين الوكالات المنفذة؛ (د) اطلاق زناد نهوج أكثر ابتكارا لازالة الـ ODS؛ (هـ) ايجاد شعور أقوى بملكية المشكلات وبناتجها وعند مقارنة منهجية الـ NPP ونهج تناول كل مشروع على حدة، فان معظم وحدات الأوزون الوطنية التي تمت لقاءات معها ترى أن تقدما منطقيا قد تحقق في شؤون الإدارة نحو ايجاد دور أكبر للبلدان في الإدارة المنطقية لشؤون الازالة والوصول بها الى خاتمتها المنشودة. ووحدات الأوزون الوطنية في جمهورية ايران الاسلامية والجماهيرية العربية الليبية وماليزيا، لم تر مع ذلك وجود اختلافات محسوسة في تنفيذ المشروعات السابقة ومشروعات الـ NPP الحالية.

توصيات

16- قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تنتظر فيما يلي:

(أ) حث بلدان المادة 5 القائمة بتنفيذ خطط الازالة على النظر فيما يلي:

- (1) اصدار مراسيم (وهي أوامر تصدر في المعتاد عن المستوى الوزاري) ان أمكن، لادخال السياسات اللازمة وعمليات الحظر والقيود المنشودة نظرا للتعقيد وللوقت اللازم لايجاد أو لتعديل التشريعات المطلوبة؛
- (2) اجراء تحليل شامل للاحتياجات في سبيل مزيد من تدريب مسؤولي الجمارك وايجاد خطة تدريب تستعمل نهج تدريب المدربين وادماج قضايا الـ ODS في المنهج العادي في سبيل ايجاد قدرات تدريب مستدامة؛
- (3) فرض رسوم على تدريب الأخصائيين يدفعها المشاركون أو من يستخدمونهم، لزيادة الشعور بالملكية ولإيجاد أموال في سبيل أنشطة تدريب اضافية؛
- (4) استعمال نظام القسائم (voucher systems) لتمكين الورش من اختيار معدات الاسترداد واعادة التدوير التي تريدها وتحتاج اليها، على أن تقوم بدفع جزء من تكلفة زيادة احتمالات الاستعمال، والسماح بتخصيص مقدار من المال أكبر للحصول على المعدات المطلوب شراؤها؛
- (5) وضع خطط أعمال لمراكز الاستصلاح، لتبيين الكيفية التي يمكن بها جعل تلك المراكز قائمة بمساندة نفسها بنفسها؛
- (6) القيام ، حيثما لم يتم ذلك بعد، بتحليل للاحتياجات (على الأقل اجراء تقدير يقوم على أساس أفضل المعلومات أو الدراسات المسحية المتاحة) ووضع خطط تدريب شاملة للأعداد المتبقية من أخصائيي التبريد المطلوب تدريبهم؛
- (7) رصد الظروف السائدة في الأسواق المحلية، حيث أن أسعار الـ CFC وبدائلها تنزع الي أن تكون مؤشرات ذات دلالة طيبة على المخاطر الاحتمالية لوجود اتجار غير مشروع.

(ب) مطالبة المكاتب الاقليمية "للكاب" التابعة لليونيب بتوزيع مودول تدريب الجمارك المتفاعل على الخط وتوزيع الكتاب المرجعي لمسؤولي الجمارك، الذي تم وضعه في الأرجنتين لجميع بلدان المادة 5 المعنية بالأمر.

(ج) أن يطلب من الوكالات المنفذة القيام بما يلي:

- (1) أن تستكمل بعناية جداول النظرة العامة الجديدة الي الـ MYA، لجميع الشرائح الاضافية المطلوبة، وذلك في تعاون مع وحدات الأوزون الوطنية ووحدات ادارة المشروعات المعنية؛
- (2) تحسين المحتوى والوضوح في تقارير التنفيذ السنوية بادراج البيانات الواردة في جداول

النظرة العامة الى الـ MYA، وتفسير الاختلافات بين النتائج المزمعة والنتائج الفعلية بالنسبة لكل من السنة المطلوب الابلاغ عنها والأرقام التراكمية لمجموع الـ NPP؛

- (3) بيان تكلفة تقارير التبليغ في الـ AIPs وخطط العمل السنوية وكفالة أن جميع الخطوط الارشادية للتحقق يتم الالتزام بها؛
- (4) ايجاد وسائل أخرى لاجراء المراجعة المتعامدة لبيانات الجمارك لتزويد اللجنة التنفيذية بالضمانات اللازمة للبلدان التي يتعذر فيها التوصل الى البيانات الفردية للشركات؛
- (5) استكشاف الخيارات للعمل مع مراجعي الحكومة في البلدان التي يكون فيها ذلك مؤديا الى نتيجة أفضل من حيث التوصل الى البيانات.

أولاً - مقدمة

17- ان هذا التقييم الذي جرى خلال 2007 يتبع نمط "الدراسة النظرية بشأن تقييم وادارة ورصد خطط الازالة الوطنية" (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13)، المعروض على اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 51 في مارس/أذار 2007 ويعالج قضايا التقييم التي تم تبينها. وقد أجريت ثماني دراسات حالات لاستيفاء تقييم خطط ادارة غازات التبريد وخطط الازالة الوطنية (NPPs) في غير البلدان ذات الاستهلاك المنخفض، مع التركيز على قطاع التبريد (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom.48/12). وتركيز عملية التقييم الحالية كان يستهدف استعراض الادارة والرصد والتبليغ وأنظمة التحقق الموجودة، ومقارنتها بالخطوط الارشادية الموجودة وتقييم كونها مناسبة وذات كفاءة. وفي سبيل تقييم هذه الجوانب من الـ NPPs، ان تخطيط وادارة ورصد الأنشطة الفردية التي جرى تنفيذها وما أسفرت عنه من نتائج فعلية كان لا بد كذلك من تحليله ومقارنته بالخطط الأصلية. وبهذا المعنى ان عملية التجميع الجارية ودراسات الحالات تعالج معظم جوانب الـ NPPs التي جرى تقييمها.

18- ان البلدان التي تم اختيارها تمثل عينة ذات صفة تمثيلية من البلدان الكبيرة والصغيرة في جميع المناطق، وكذلك البلدان التي بدأت الـ NPPs بمرحلة مبكرة وبالأونة الأخيرة، والبلدان ذات الازالة السابقة واللاحقة للجدول الزمني، مع وجود وكالة منفذة واحدة أو أكثر، ومع وجود أنماط مختلفة من التعاون بين وحدات الأوزون الوطنية ووحدات ادارة المشروعات. وقد تضمنت دراسات الحالات كلا من الأرجنتين، البرازيل، مصر، الهند، جمهورية ايران الاسلامية، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، وفييت نام.

19- ان الـ NPPs في هذا البلدان الثمانية قد تم التوقيع عليها جميعا في ما بين الاجتماع الـ 35 للجنة التنفيذية في ديسمبر 2001 لماليزيا والاجتماع الـ 46 في يولييه 2005 لمصر. وكان ثمة 7 من البلدان الثمانية لديها RMP سابقة لهذا الأوان (وكان الاستثناء هو البرازيل). والـ NPPs في هذه البلدان كانت تتطوي على تصنيف للمهام الجارية والمهام المتبقية من الـ RMPs، والرامية الى الازالة الختامية لمواد المجموعة الأولى من المرفق ألف (CFCs). وفي فييت نام كانت الخطة أيضا تغطي الهالونات بينما كانت في ماليزيا تغطي الـ CTC والـ TCA.

الجدول 1

نظرة عامة الى خطة الإزالة الوطنية (NPP) التي جرى تقييمها

البلد	القطاع	الوكالة	موافق عليه من حيث المبدأ (وفقاً للاتفاقات)	
			مجموع الأموال (دولار أمريكي)	الإزالة (طن ODP)
الأرجنتين	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو/البنك الدولي	7,360,850	1,809.5
البرازيل	خطة ازالة الـ CFC	ألمانيا/اليونديبي	26,700,000	5,801.0
مصر	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	3,100,000	537.0
الهند	خطة قطاعية لازالة الـ CFC	ألمانيا/سويسرا/ اليونديبي/اليونيب/اليونيدو	15,371,883	2,022.0
جمهورية ايران الاسلامية	خطة ازالة الـ CFC	فرنسا/ألمانيا/ اليونديبي/اليونيب/اليونيدو	11,017,251	1,708.5
الجمهورية العربية الليبية	خطة ازالة الـ CFC	اليونيدو	2,497,947	450.5
ماليزيا	خطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	11,517,005	1,910.5
فييت نام	هطة ازالة الـ ODS	البنك الدولي	1,260,000	258.7

المصدر: قائمة الجرد

20- جرت أربع بعثات للتقييم بين يونيو وديسمبر 2007 لتقييم الـ NPP في بلدين اثنين جرى تقييمها في كل بعثة. وهناك عدد من الخبراء الاستشاريين قد كانوا ضالعين في مختلف دراسات الحالات اما على نحو مستقل أو مع كبير مسؤولي الرصد والتقييم بالصندوق. وتضمن الخبراء الاستشاريون السادة Ranojoy Basu Ray ، G. Victor Buxton ، Carlos Canales ، Jorge Leiva ، و Stefan Musto.

21- ان تقارير عن دراسات الحالات لكل من هذه البلدان الثمانية قد أعدت وجرى توزيعها باعتبارها مسودات أرسلت الى مختلف الوكالات المنفذة ووحدات الأوزون الوطنية لكفالة التبليغ الصحيح للمعلومات الواقعية التي تم تجميعها. والتعليقات التي وردت قد أخذت في الاعتبار عند وضع التقارير في صورتها النهائية. والنتائج والتوصيات تظل هي مجال الجهات القائمة بالتقييم. وهناك صور من هذه التقارير متاحة بناء على طلبها من أمانة الصندوق، ويمكن أيضا الحصول عليها في انترنيت أمانة الصندوق في مكتبة وثائق التقييم.

ثانيا- الادارة

ثانيا-1 دور وحدات الأوزون الوطنية ووحدات ادارة المشروعات

22- ان وحدات الأوزون الوطنية في معظم الحالات كانت موجودة داخل وزارة البيئة وسلطة البيئة أو وكالة وزارة الموارد الطبيعية. وفي معظم الحالات تقريبا، ان علاقة التبليغ تكون موكولة الى نائب الوزير أو غيره من كبار الموظفين الحكوميين (تحت ادارة بند "التعاون الدولي" في فييت نام) أو الى مدير عام (في مصر والجمهورية العربية الليبية) أما في الأرجنتين فان وحدة الأوزون الوطنية مرتبطة بمكتب وزير البيئة. وفي حالة واحدة (ماليزيا) تعمل وحدة الأوزون الوطنية "كوحدة خط" منتظمة تابعة لادارة البيئة وتشمل موظفين حكوميين منتظمين يتلقون أجورهم من ميزانية الحكومة وليس من مشروع التعزيز المؤسسي. وفي البرازيل، تتشكل وحدة الأوزون الوطنية من وحدة على الخط في أمانة تغير المناخ، الموجودة بوزارة البيئة. وهناك موظفون منتظمون يتلقون أجورهم من ميزانية الحكومة وهناك أيضا أخصائيون تعاقديون تدفع أجورهم ميزانية التعزيز المؤسسي. بيد أنه في معظم البلدان ان أجور موظفي وحدة الأوزون الوطنية، على الرغم من أن هذه الوحدة داخلة ضمن الهيكل

الهرمي للحكومة، إلا أنها تحصل على تمويلها من مشروع التعزيز المؤسسي، بينما يحصل موظفو وحدة ادارة المشروعات على أجورهم من الـ NPP.

23- ان دوري وحدة الأوزون الوطنية ووحدة ادارة المشروعات تتباين بين ثمانية البلدان. ففي ماليزيا، تم التعاقد مع موظفي وحدة ادارة المشروعات باستعمال أموال الـ NPP، وباستعمال العمل الجاري داخل وحدة الأوزون الوطنية. وليس لدى الأرجنتين وحدة لادارة المشروعات ولكنها تعاقدت مع موظفين يعملون لوحدة الأوزون الوطنية. ويقوم مدير وحدة الأوزون الوطنية في فييت نام أيضا بادارة وحدة ادارة المشروعات، ويتلقى أجره من مشروع التعزيز المؤسسي بينما العاملون في وحدة ادارة المشروعات يتلقون تمويلهم من الـ NPP. ووحدة ادارة المشروعات بالبرازيل (وحدة I & M) قد تعاقدت مع موظفين مؤقتين عاملين مع اليونديبي في مكاتب اليونديبي تشرف عليها الادارة المحلية لليونديبي بينما تعمل الـ GTZ مع خبير استشاري محلي، وكلتا الوكالتين يجري تنسيقهما على يد وحدة الأوزون الوطنية. وتوجد في الهند أربع وحدات لادارة المشروعات (وحدة لكل قطاع ممول من خطط قطاعية مختلفة؛ ووحدة ادارة مشروعات للـ CFC ووحدة ادارة المشروعات لقطاعي انتاج الـ CFC والـ CTC وهما كيانات قانونية (شركات) مسجلة في الهند وتعمل تحت اشراف وحدة الأوزون الوطنية. وموظفو وحدة ادارة المشروعات لأنشطة خدمة التبريد قد تعاقدت معها الـ GTZ كما تعاقد معها اليونديبي لشؤون الرعاوي. وفي جمهورية ايران الاسلامية، تتلقى وحدة ادارة المشروعات توجيهاتها من وحدة الأوزون الوطنية ومن موظفين محليين وخبراء استشاريين محليين جرى تنسيقهم. وفي الجماهيرية العربية الليبية أنشئت وحدة ادارة المشروعات في ديسمبر 2007 فقط، بعد القيام ببعثة التقييم. وهيكل ادارة الـ ODS في مصر يتضمن ثلاث وحدات تنظيمية (وحدة أوزون وطنية ووحدة ادارة مشروعات ووحدة بروميد الميثيل) مسؤولة مباشرة أمام المدير العام، وتتولى وحدة ادارة المشروعات مسؤولية تنفيذ الأنشطة الخاصة بالـ NPP، وتقوم وحدة الأوزون الوطنية بتدابير السياسة والتطبيق، بينما تركز الوحدة الثالثة على بروميد الميثيل.

24- ان كل تركيبة من تركيبات الـ NOU/PMU قد أخذت في الاعتبار القانون الداخلي والممارسات العملية المطبقة في الحكومة المحلية وغير ذلك من الاعتبارات. وعلى هذا التقييم، فان معظم البلدان التي تمت زيارتها لديها NOU على درجة كافية من القوة، وكذلك، حيثما يكون الأمر مطبقا، PMU تكفل اجراء الازالة على النحو المخطط له. ووحدة الأوزون الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية ووحدة ادارة المشروعات في جمهورية ايران الاسلامية تبدو أنهم محتاجين الى مزيد من الموظفين وسوف تستفيدان من تعزيز قوة الموظفين، وهو أمر ذكر أنه يجري الآن في كلا البلدين.

25- ان المقصود من جعل وحدات ادارة المشروعات تعمل في تواز مع نشاط وحدة الأوزون الوطنية، انما هو ايجاد تركيز محدد على اسداء نتائج في الأوان اللازم صادرة عن الـ NPP. وكما يمكن أن يرى ذلك من دراسة الحالة في الأرجنتين، ان PMU مستقلة قد لا تكون لازمة في جميع الظروف بشرط أن يوجد NOU قوي، يزيد من عدد موظفيه بتمويل من موارد الـ NPP. ونظرا لتنوع البنية التحتية السياسية وطرائق تقاسم المسؤوليات بين الوزارات والوكالات، لا يستطاع اقتراح نظام اداري واحد باعتباره أفضل من سواه. وهناك عدة بلدان قد لاحظت أن ايجاد PMU في نطاق الـ NPP قد زاد من كفاءة ادارة عملية الازالة.

26- ان التنسيق بين الـ NOU والـ PMU في البلدان التي تمت زيارتها قد أتى بنتائج طيبة بصفة عامة، خصوصا حيث كانت الـ PMU جزءا من الـ NOU أو كانت الـ NOU تديرها. ونظرا للطائفة الواسعة والتنوع الكبير في نماذج الادارة المستعملة لا يستطاع اقتراح نظام باعتباره أفضل من سواه. وفي كل حالة سيحتاج الأمر الى تحليل لهل يكون تخصيص المساءلة والمسؤوليات داخل السياق القانوني والاداري والمؤسسي للبلد أمرا من شأنه أن يسهل أو يعرقل تنفيذ الـ NPP. وهذا التحليل يمكن وجوده في دراسات الحالات التي تتاح بناء على طلبها.

ثانيا-2 لجان التوجيه، ونزع المركزية والتنسيق بين الوكالات

27- ان لجان التوجيه مدرجة داخل الخطوط الارشادية للـ NPP للمساعدة على ايجاد عمليات "شراء" (buy-in) من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الوزارات والقطاع الخاص، مما يوجد شعورا بالملكية وبالمشاركة في حل المشكلات والتفاني الجماعي لشؤون المعالجة. وقد أنشأت الهند "اللجنة التوجيهية المتمكنة" المشكلة من وزراء الوزارات المعنية (المالية، الصناعة، الكيماويات) زائدا خبراء مرشحين ومساندين من سلسلة من الأفرقة العاملة، وهم مزودون بتكليف لاجاد سياسات وتدابير متعلقة ببروتوكول مونتريال. أما هيئة PROZON في البرازيل فهي لجنة من الممثلين عن عدة وزارات (الزراعة، الصناعة، الشؤون الخارجية، العلم والتكنولوجيا، المالية، الصحة) وتقوم بتنسيقها وزارة البيئة. وبالإضافة الى ذلك، فان فريق الأوزون العامل قد تم انشاؤه مع أصحاب مصلحة من القطاعين العام والخاص. وهناك بعض البلدان لم تنشئ لجانا توجيهية رسمية (الأرجنتين وفييت نام) وبالنسبة للبلدان التي أنشأت تلك اللجان، فان جميع اللجان لم تصبح صالحة للتشغيل أو اجتمعت على مواعيد متباعدة جدا (مصر وماليزيا) والبلدان التي ليس فيها لجان توجيهية ذكرت ان لديها أفرقة استشارية من أصحاب المصلحة. فمثلا الأرجنتين أنشأت الـ GRUCO-CFCs، وهي هيئة استشارية أسدت مشورة وارشادا لـ OPROZ (الـ NOU)، في الشؤون المتصلة بتنفيذ البرنامج القطري والـ NPP.

28- قامت جمهورية ايران الاسلامية بنزع المركزية في ادارتها للـ ODS بانشاء خلايا أوزون في المكاتب البلدية لوزارة البيئة، تساندها شبكات أوزون بلدية، تصور وحدة الأوزون الوطنية ولجنة الأوزون الوطنية (لجنة التوجيه) على الصعيد الوطني. وكان ذلك سمة تنفيذية هامة جدا لأن كل مكتب اقليمي في وزارة البيئة في جمهورية ايران الاسلامية لديه مشروعاته وخطواته التطبيقية والتفتيشية الخاصة به. ويمكن لخلايا الأوزون البلدية أن تقوم بتسليم معدات الاسترجاع واعادة التدوير وأن ترصد استعمالها، وأن تطبق مؤشرات التحقق للتأكد من عدم وجود بطاقات ملصوقة خطأ. ومن المتوقع أن تقوم الشبكات البلدية بلعب دور رئيسي في مستقبل العلاقة المتعلقة بانجاز المشروعات ورصدها وبتطبيق جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

29- قام البرازيل أيضا بنزع مركزية بعض الـ NPP التي تم انجازها. والمكاتب الاقليمية لـ IBAMA، عبر البلد كله، قامت بتنفيذ خطوات في المجالات التي لوحظ فيها وجود تضاربات بين معاملات التجارة الفعلية وتراخيص الاستيراد. وبين موظفو IBAMA أن خمس من هذه التفتيشات قد أجريت في 2006 في خمسة من مجموع 25 مستورد. وخلال تحديث البرنامج القطري في الهند، طلبت خلية الأوزون من جميع حكومات الولايات أن تنشئ وحدة تنظيمية للمساعدة على رصد الـ ODS. وكل دولة تبين وجود موظف واحد يتعامل مع خلية الأوزون ومع جميع مجالس ادارة رقابة التلوين الناشئة عن الولاية. ووفرت خلية الأوزون التدريب اللازم لهؤلاء الموظفين.

30- ان التنسيق بين الوكالات سيحتاج الأمر اليه بصفة خاصة عندما تقوم عدة وكالات منفذة ووكالات ثنائية بالضلوع في النشاط. وبينما شكل ووتيرة التبادلات بين الوكالات أمر متباين، فان جميع البلدان تقوم بالإبلاغ عن صعوبات خطيرة فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات المنفذة. ففي الهند، قامت GTZ بوصفها الوكالة المنفذة الرئيسية، بتنظيم اجتماع تنسيقي مرتين في السنة مع اليونديبي واليونيب واليونيدو وكذلك مع سويسرا والبنك الدولي، لقطاعي انتاج الـ CFC والـ CTC. وانضمت خلية الأوزون ووحدات ادارة المشروعات الى الفريق المسمى فريق CORE، الذي يجتمع لتنسيق الأنشطة وللتعاون في التخطيط والتبليغ. وفي جمهورية ايران الاسلامية ان التنسيق بين GTZ واليونيدو وكذلك مع اليونديبي يتخذ شكلا أقرب الى الناحية غير الرسمية؛ وهناك تواريخ للبعثات تجري مناقشتها مسبقا، ويتم تبادل مسودات تقارير وتراجعها الـ GTZ باعتبارها الوكالة الرئيسية القائمة بالتنفيذ. وفي البرازيل، تتم اتصالات عمل منتظمة بين اليونديبي بوصفها الوكالة المنفذة الرئيسية وGTZ، بتنسيق من وحدة الأوزون الوطنية.

ثالثاً - الامتثال والتشريع والتطبيق

ثالثاً-1 حالة الامتثال

31- ان البلدان التي جرى تقييمها فيما عدا الهند في 2006 وجمهورية ايران الاسلامية من 2001 الى 2003 والجمهورية العربية الليبية في 2003، كانت في حالة امتثال مع التزاماتها المتعلقة بالـ NPP (أنظر المرفق الأول). أما الأرجنتين والبرازيل وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العربية الليبية وفييت نام فكانت سابقة بقدر محسوس لجدولها الخاص بأهداف ازالة الـ CFC بالنسبة لعام 2006 بينما أدركت مصر وماليزيا تلك الأهداف بهامش ضيق، وكذلك فعل فييت نام بالنسبة للهالونات. وكانت ماليزيا سابقة لأهدافها بالنسبة للـ CTC والـ TCA. وهذه الانجازات جديرة باهتمام كبير لأنه في معظم الحالات ان أهداف الازالة بموجب الـ NPP كانت سابقة للجدول الزمنية المقررة بموجب بروتوكول مونتريال (أنظر بيانات البلدان في المرفق الأول) ومما هو جدير أيضا بالذكر الى حد بعيد أن الازالة المبلغ عنها قد تحققت في التقارير المرحلية السنوية للوكالات المنفذة، كانت تقل بدرجة محسوسة عما كان مخططا له، اذ أن معظم الشرائح لا يزال يبلغ عنها بأنها جارية (أنظر المرفق الثاني).

الجدول 2

الازالة التي تحققت وحالة الامتثال في 2006

الامتثال والاستهلاك المتحقق منهما في 2006*	بيانات استهلاك المادة 7 في 2006	حد أقصى مسموح به من الاستهلاك في 2006 (بموجب الاتفاق)	حدود استهلاك بروتوكول مونتريال	خط الأساس	المادة الكيماوية	البلد
1,654.3	1,654.2	1,997.0	2,348.6	4,697.2	CFC	الأرجنتين
477.7	477.8	2,050.0	5,262.9	10,525.8	CFC	البرازيل
593.6	593.6	595.0	834.0	1,668.0	CFC	مصر
3,560.3	3,560.3	1,560.0	3,340.5	6,681.0	CFC	الهند
غير متاح بعد	953.3	2,285.0	2,285.9	4,571.7	CFC	جمهورية ايران الاسلامية
غير متاح بعد	115.7	176.0	358.4	716.7	CFC	الجمهورية العربية الليبية
غير متاح بعد	565.2	579.0	1,635.6	3,271.1	CFC	ماليزيا
غير متاح بعد	0.0	0.7	0.7	4.5	CTC	ماليزيا
غير متاح بعد	5.2	18.0	34.7	49.5	TCA	ماليزيا
148.7	148.7	200.0	250.0	500.0	CFC	فييت نام
0.0	0.0	18.5	18.6	37.1	Halons	فييت نام

المصدر: قائمة الجرد وبيانات المادة 7، تقارير التحقق

* الخامة المظلمة تدل على عد الامتثال للهند مع وجود أقصى حد مسموح به من الاستهلاك على مستوى يقل عن NCCoPP البالغ 1 560 طن ODP لعام 2006.

32- على الرغم من أن نظام ادارة الـ ODS الشامل في الهند يبدو وظيفد الركائز وسليم التشغيل، واجهت الهند حالة من عدم الامتثال في 2006 بالنسبة لأقصى حد مسموح به من الاستهلاك بموجب الـ NCCoPP، وهبطت صادرات الـ CFC هبوطا محسوسا الى أقل من الدرجة المتوقعة، وازداد بسرعة استهلاك الـ CFC في قطاع الـ MDI. ومن وجهة نظر الدروس المستفادة قد يكون من الجدير بالذكر ملاحظة الأسباب الممكنة التي أدت الى هذه الحالة وهي:

(أ) عدم الربط بين أهداف الازالة في قطاع انتاج الـ CFC وتوقعات الصادرات وفقا للالتزامات خطة الازالة الوطنية لاستهلاك الـ CFC (NCCoPP) عندما كانت هذه الخطة قد تم الاتفاق عليها؛ والأسباب الرئيسية لذلك يرجح أن تكون متصلة بالتوقعات المفرطة التفاؤل فيما يتعلق بمنظور الصادرات المستقبلية، وعزوف منتجي الـ CFC عن تعديل الانتاج في اتفاق الانتاج القطاعي؛

(ب) اغفال وحدة الأوزون الوطنية والوكالات المنفذة مع الـ GTZ كالوكالة المنفذة الرئيسية، للاعتراف المبكر بمخاطرة احتمال عدم الامتثال الناشئة في 2006 واغفال ادخال التدابير السياسية اللازمة. وفي سبيل الحيلولة دون تكرار هذا الوضع في السنوات القادمة، فان توليفة من حصص المبيعات الداخلية ومن تخفيض طفيف في الاجراءات الادارية لاصدار حصص انتاج الـ CFC أمر لازم. وقد لا يقتضي ذلك تعديلا على اتفاق قطاع الانتاج مع منتجي الـ CFC. ويمكن أن ينطوي التعديل على تخصيص حصص للانتاج تصل الى الحد المعين في الـ NCCoPP، لمنتجي الـ CFC في بداية السنة. وهناك حصص اضافية للحدود المتفق عليها بموجب اتفاق قطاع الانتاج سوف تمنح لكل منتج فردي من الـ CFC يقوم باثبات أنه قام بالتصدير المطلوب؛

(ج) عدم ادراك كاف من جانب المدير العام للتجارة الخارجية أدى الى نقص في التشاور مع خلية الأوزون، يمكن أن يكون قد حال دون اصدار ترخيص الاستيراد المسبق للـ CFC المستعمل لانتاج الصادرات المتعلقة بالـ MDI؛

(د) ان سوء تفسير للمقرر 16/XVIII الصادر عن الاجتماع الثامن عشر للأطراف بشأن استهلاك الـ MDI، الذي رأيت خلية الأوزون أنه لا يقع تحت الحد الأقصى من الاستهلاك المسموح به بموجب الـ NCCoPP؛ وقد أوضح ذلك المقرر 13/53 الصادر عن اللجنة التنفيذية؛

(هـ) الافتقار الى نظام ترخيص رسمي للمستعملين النهائيين، وهو نظام من شأنه أن يحول دون استهلاك الـ CFC غير الخاضع لضغوط وهو الاستهلاك المتنامي في قطاع الـ MDI.

ثالثا- 2 التشريع والتطبيق

33- ان القيود على الاستيراد والانتاج قد مالت الى أن تعالج فقط ناحية العرض من المعادلة. وبالتغاضي عن ناحية الطلب أو الازالة المفرطة السرعة دون التدريب الوافي وتصحيحات الأسواق، فهذا أمر يكون من شأنه ايجاد حوافز للاتجار غير المشروع. وكانت ثمة مخاطرة فيما يتعلق بـ NPP البرازيل حيث أن الهدف الرامي الى تدريب 35 000 أخصائيا من الـ 60 000 الذين لم يتم تدريبهم بعد، ولم يتحقق بينما تم تدريب 17 515 الى اليوم. وفي الوقت نفسه ان المراحل النهائية لازالة الـ ODS قد بدأت بفرض حظر على استيراد الـ CFCs سري ابتداء من 1 يناير 2007.

34- ان التطبيق والاتجار غير المشروع يمكن أن يريا باعتبارهما جانبيين مترابطين لا انقسام بينهما. ان الاتجار غير المشروع لم يتم تسجيله تحت هذا العنوان الى أن تم استكشافه. والتطبيق يقتضي اصدار تشريع مناسب وفرض عقوبات تكون رادعة ولكن ينبغي أيضا ربطه عن كثب بالجوانب التمكينية الأخرى مثل الاستطلاع والرصد والتفتيش. ويمكن أن تربط هذه الجوانب بدورها بالقدرة وباتاحة الأدوات اللازمة للتمكين من الاستكشاف (مؤشرات التبين).

35- على الرغم من أن تقارير جميع البلدان تقول أن لديها الرقابات اللازمة على الاستيراد و/أو الصادرات المطبقة فعلا، ففي بعض البلدان (الهند، جمهورية ايران الاسلامية، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، فييت نام) انما هو منظور في الأسواق بشأن الاتجار الجاري غير المشروع يوحي بأن العكس هو الأمر القائم. وبالإضافة الى ذلك، فان نظاما لإدارة تراخيص يكون قليل القيمة ما لم يكن مشفوعا بألية لتخصيص الحصص على نحو مفيد وبايجاد نظام لتقصي الحقائق. وحتى أوان بعثة التقييم التي أرسلت الى الجماهيرية العربية الليبية، لم يكن لدى الجماهيرية نظام رسمي للحصص. ثم أنه في بعض البلدان (مصر، الجماهيرية العربية الليبية، فييت نام) قد اعتمد مسؤولو الجمارك فقط على تحليل الوثائق. وإذا لم يتم التدريب الوافي لمسؤولي الجمارك وتزويدهم بما يلزم من معدات، فان مخاطرة وجود الاتجار غير المشروع باستعمال حاويات عليها بطاقات ملصقة خطأ، أمر سوف يتزايد.

36- ان بعض البلدان التي جرى تقييمها مثل الجماهيرية العربية الليبية، لديها ثغرات تشريعية ولكن حيث أن الانتاج العالمي للـ CFC ينبغي أن يتوقف في نهاية 2009، ونظرا لفترة الاستعداد الطويلة لصياغة ومناقشة التشريع، فان محاولة لسد الثغرات حتى أواخر 2008 ثم 2009 بالنسبة للـ CFC قد يكون لها تأثير قليل على تنفيذ الـ NPP. بيد أن هذه القوانين ينبغي أن يجري تطبيقها بقصد استدامة ازالة الـ CFC وتحسين قاعدة ازالة الـ ODS الأخرى مثل الـ HCFCs. ثم أن التركيز في ازالة في جميع البلدان يقع في الوقت الحاضر على قطاع الخدمة، وهو قطاع مشعث وتصعب رقبته؛ وسيقتضي الأمر عقوبات أصرم وارادة سياسية لتطبيق تلك العقوبات، اذا شيء تفادي الاتجار غير المشروع أو ازالته.

رابعاً- التنفيذ

رابعاً-1 معدلات الصرف، والتأخيرات والمرونة

37- ان معدلات الصرف قد تباينت من بلد لبلد. فبعض البلدان لاحظت أن التحميل الأمامي (front loading) المالي للـ NPP قد أوجد حالة كانت فيها النفقات المزمعة محدودة بقدرة الموظفين على اتمام جميع المهام المطلوبة مسبقا. ولاحظت تلك البلدان أيضا أن كثيرا من المهام كانت سارية وأن معدلات الصرف التي كانت منخفضة في سنوات البداية للـ NPP، قد تزايدت مع مر الزمن، وهذا التقييم يوازي متطلبات التنفيذ. فمثلا أبلغت ماليزيا أن معدل الصرف في 2006 البالغ 69 في المائة فكان متمشيا مع حالة المشروعات التي كانت لا تزال جارية (أنظر المرفق الرابع).

الجدول 3

الشرائح المعتمدة والتي جرى تنفيذها

النسبة المئوية من الصرف (بالمائة)	الأموال المصروفة حتى نهاية 2006 (دولار أمريكي)	الأموال المعادة (دولار أمريكي)	الأموال المعتمدة (دولار أمريكي)	عدد الشرائح التي أتمت	عدد الشرائح المعتمدة	البلد
17	1,237,496	0	7,360,850	0	5	الأرجنتين
43	11,222,308	0	26,350,000	2	10	البرازيل
28	624,573	0	2,200,000	0	2	مصر
61	8,025,216	0	13,175,943	15	24	الهند
73	7,109,615	0	9,775,196	2	12	جمهورية إيران الإسلامية
81	1,807,325	0	2,220,000	1	2	الجمهورية العربية الليبية
69	7,597,275	0	10,967,005	4	7	ماليزيا
11	115,579	0	1,081,537	0	2	فييت نام

المصدر: جدول الجرد، التقارير المرحلية لعام 2006.

38- منيت بعض البلدان بتأخيرات في توريد المعدات وتسليمها. فمثلا، أبلغت مصر أن التأخير البالغ 4 سنوات في تنفيذ الـ RMP الخاص بها كان مرده في معظم الحال لتأخير في توريد المعدات وتوزيعها. في الجماهيرية العربية الليبية كان السبب الرئيسي لتأخيرات التنفيذ هو الافتقار الى الاتصال بالرئيس السابق للـ NOU. وذكر أن هذا الوضع قد تم تصحيحه الآن.

39- بالنسبة لفييت نام، تمت الموافقة حتى الآن على شريحتين. وبالنسبة لكلاهما، ان بعض الأنشطة المرتبطة كانت ذات طبيعة متعددة السنوات، ولذا فهي كانت لا تزال جارية. وفي الواقع ان حسابا بنكيا واحدا قد أنشئ للـ PMU، كما أن الأموال والنفقات المرتبطة لم يكن من السهل ربطها أو ربطها على وجه الدقة بالأنشطة المحددة داخل كل شريحة. ومعدل الصرف للشرائح المعتمدة حتى نهاية 2006 كان منخفضا جدا غير أن الأنشطة التي تضم توريد المعدات وتوزيعها قد تم تعجيلها خلال 2007.

40- لاحظت NOU الهند ان التأخيرات التي لوحظت كان معظمها مرتبطا بتوريد المعدات واختيار المتفعين الملائمين. وبالنسبة للبرازيل بعد تأخيرات في البداية، فان التقدم المالي للـ NPP (الأموال التي تم صرفها خصما من مجموع الأموال المعتمدة حتى نهاية سنة التبليغ للشرائح جميعا المعتمدة في ذلك الوقت) قد تحسن بانتظام بالنسبة للسنوات الثلاث الأخيرة: 22 في المائة (ديسمبر 2004)، 36 في المائة (ديسمبر 2005)، 43 في المائة (ديسمبر 2006). وبلغت الأموال المصروفة 50 في المائة من التمويل المعتمد بحلول يولييه 2007.

41- في الأرجنتين، التي كان فيها أيضا معدل الصرف منخفضا، سارت الأنشطة الى حد بعيد على نحو ما كان مخططا لها، ولكن نظرا للتخفيض الشديد لقيمة عملة البيزو (الذي كان 1:1 من الدولار الأمريكي وأصبح 1:3 من الدولار الأمريكي)، فان الأموال المتاحة قد طال أمدها أطول مما كان مزمعا وجرى تفحص دقيق للـ NOU وجرى اختبار جميع الخيارات قبل الموافقة على توفير المعدات. ويمكن أن ينظر الى ذلك باعتباره ممارسة جيدة جدا.

42- صممت الـ NPP لادخال مزيد من المرونة لتمكين البلدان من معالجة الأولويات والاحتياجات المتغيرة. ومعظم البلدان لم تستعمل شرط المرونة (الأرجنتين، جمهورية إيران الإسلامية، الجماهيرية العربية الليبية،

ماليزيا، فييت نام). وقد أبلغت فييت نام وماليزيا أن القواعد والاجراءات الصارمة للبنك الدولي تحد من استعمال شرط المرونة. وهناك بلدان أخرى (البرازيل، مصر، الهند) قد استعملتها حسب اللزوم. ومثلا أبلغت الهند أنها مارست شرط المرونة بادراج شركات جديدة بعض منها أسست بعد يولييه 1995 في قطاعي صناعة الرغاوي والتبريد، وكذلك بتحويل أموال من احدى خطوط الميزانية الى خط آخر أو تخصيص بعض الأنشطة الى وكالات منفذة أخرى. ولاحظ البرازيل انه قد استعمل شرط المرونة للتفاعل مع التطورات التقنية الجديدة في السوق، وهي تطورات لم تكن منظورة في وثيقة الـ NPP الأصلية.

رابعاً-2 تدريب مسؤولي الجمارك

43- ان تدريب موظفي الجمارك لا يزال جاريا في معظم البلدان التي تمت زيارتها. وقالت عدة بلدان انها لم يكن لديها موارد كافية لاتمام التدريب اللازم. والى أن تم التدريب المناسب لجميع موظفي الجمارك في جميع نقاط الدخول ويتم تزويدهم بالكمبيوترات والى أن يجري وصل الالكتروني في الوقت الحقيقي بين الـ NOU وقاعدة بيانات الجمارك، فان تأثيرات التبليغ والأحطاء في توحيد البيانات ستظل مشكلة قائمة. ان فييت نام وماليزيا قد لاحظتا أنهما سوف تحتاجان الى قاعدة بيانات بالكمبيوتر مشتركة بينهما لمسؤولي الجمارك وغيرهم من المؤسسات الحكومية الضالعة في ازالة الـ ODS.

44- في معظم البلدان كانت ثمة محفوظات تدل على عدد الورش التي عقدت وعدد موظفي الجمارك الذين تم تدريبهم حتى اليوم. بيد أنه لم يكن ثمة بيان واضح في كثير من البلدان عن العدد الاجمالي اللازم تدريبه، كما أنه لم توجد خطة عن كيفية معالجة التدريب الاجمالي اللازم. وكثير من البلدان كان تتقصها الأعداد المدربة من مسؤولي الجمارك، في وقت حرج من الازالة (خطة التخفيض البالغ 85 في المائة، التي صعدت 100 في المائة). فمثلا كان هناك ما يقدر بـ 6 000 موظف جمركي في الجماهيرية العربية الليبية ومجرد 173 قد تم تدريبهم بحلول 2007.

45- في الهند، كانت مسؤولية رؤساء الجمارك، ومقرهم في الموانئ الرئيسية، لكفالة وجود عدد واف من الموظفين المدربين في القضايا المتعلقة بالـ ODS التي تطرح نفسها في كل من الـ 48 من الموانئ الرئيسية. وقالت الهند انها ستقوم باستيقاء تدريب مسؤولي الجمارك بشأن الـ ODS وغيرها من الكيماويات حتى بعد انقطاع التمويل الصادر عن الصندوق المتعدد الأطراف. وفيما يتعلق بمعظم البلدان التي جرت زيارتها، فان تدريب الـ ODS قد أصبح الآن جزءا من برامج التدريب المنتظم للموظفين الجدد.

46- في الجماهيرية العربية الليبية، ان المعلومات المتصلة بالـ ODS لم يتم بعد بناؤها في برامج التدريب الخاصة بمسؤولي الجمارك. وقد ذكر القائمون بالتدريب التي تمت زيارتهم أنه لم يكن ثمة الا أهمية قليلة في اجراء ذلك، حيث انهم يعتقدون أن الموظفين الجدد لا يملكون الا درجة قليلة من الثقافة. والمتطلبات الحالية لدخول البرنامج هي اتمام التعليم الثانوي. ومتطلبات الدخول تم رفعها بحيث يشعرون أنه لا داعي الى زيادة الـ ODS الى المنهج الدراسي، حيث أن الموضوع سيكون ذا تعقيد كبير. والجمارك في الجماهيرية العربية الليبية قد تطلبت بناء القدرة وتصحيح السياسة العامة بشأن تجميع البيانات ورصدها والابلاغ عنها.

47- في جمهورية ايران الاسلامية، تم التبليغ على أن حوالي 200 مسؤول جمركي تم تدريبهم ولكن لم يكن ثمة أرقام عن العدد الاجمالي اللازم تدريبه ولم يكن ثمة مخطط لمعالجة استمرار النقص في التدريب الذي تشير اليه ادارة الجمارك.

48- ذكرت الأرجنتين أن أكثر من 800 مسؤول جمركي تم تدريبهم حتى الآن، ومن المتوقع تدريب الباقي حتى نهاية 2008. ومن حيث المكونة المتمثلة في تدريب المدربين، أبلغت الأرجنتين أنها قامت بتدريب 74

مدربا حتى اليوم، وقام 25 منهم باعطاء تدريبات من جانبهم. والبلدان الأخرى لم تستطع اعطاء أرقام بشأن عدد المدربين الذين جرى تدريبهم والذين لا يزالون يقومون بتدريس نشط في منهج التدريب الجمركي.

رابعا-3 تدريب الأخصائيين

49- في جميع البلدان التي جرت زيارتها، دلت المحفوظات عن عدد التقنيين التي جرى تدريبهم حتى اليوم غير أنه لا توجد بيانات واضحة في أكثر من نصف هذه البلدان التي جرى تقييمها (مصر، جمهورية إيران الإسلامية، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، فييت نام) فيما يتعلق باحتياجاتها التدريبية الاجمالية، ولم يكن ثمة خطط تدريب شاملة. وقد بينت الأرجنتين والبرازيل والهند العدد الاجمالي للأخصائيين وحددت الجداول الزمنية والأهداف لمزيد من تدريب التقنيين. وبينت كثير من البلدان أنها سوف تستمر في التدريب ما دام التمويل متاحا.

50- ان برنامج التدريب الهندي لقطاع خدمة التبريد يمكن اعتباره مثالا طيبا لمنهج منظم لتحليل احتياجات التدريب وتصميم البرامج وتنفيذ التقييم وتقييمه بأثر رجعي، وبالبناء على نتائج مشروع HIDECOR السابق (مشروع ثنائي سويسري غير ممول من الصندوق المتعدد الأطراف) ودلت الخبرة الهندية على أن توفير متدربين ذوي شهادة مشاركة هو أمر ينطوي على حافز قوي للتقنيين كي يساهموا في أنشطة التدريب. ثم أن طلب دفع رسم تسجيل للمشاركة في برنامج التدريب لم يؤد حتى الآن فحسب الى الاعتزاز بالانضمام الى هذا البرنامج وبالشعور بتملكه، ولكنه ولد موارد لنشر الأنشطة. وقد أوجد المشروع أموالا اضافية قدرها 85 000 دولار أمريكي مكنت من توسيع نطاق أنشطة التدريب.

51- يوجد لدى الأرجنتين برنامج تدريبي ناجح جدا للأخصائيين. ومن مجموع يقدر بـ 11 000 أخصائيا تم تدريب 5 862 أخصائيا من خلال 236 برنامج تدريبي، وكانت نسبة النجاح في هذه البرامج 95 في المائة. وقد أبلغت وحدة الأوزون الوطنية للأرجنتين أنها تقوم الآن بتخطيط مناهج جديدة تضم اعادة التهيئة. وفي البرازيل، هناك عدد مذهل يبلغ 17 515 أخصائيا تم تدريبهم حتى الآن في تعاون مع شبكة المدارس المهنية SENAI التي كان لها انجاز قوي. وهناك 35 000 مستهدفين في المجموع، بلغ اجمالهم أكثر من 50 في المائة من العدد الاجمالي المقدر البالغ قدره 60 000 أخصائيا.

52- ان عدد الأخصائيين في جمهورية ايران الإسلامية قدر بـ 3 000. وحتى اليوم هناك 24 مركز تدريب تم تزويدها بمعدات التدريب و 750 أخصائيا تم تدريبهم. وهناك مع ذلك ما يقدر بـ 480 من هؤلاء قد تلقوا تدريباً قصير الأمد فقط عن استعمال المعدات المسلمة اليهم.

53- ان معظم البلدان قد عرضت اصدار شهادة تثبت أن الأخصائيين قد شاركوا في برنامج تدريبي بشأن ممارسات التبريد الجيدة، بما في ذلك استعمال معدات الاسترجاع واعادة التدوير. وهناك كثير قد اقتضت هذا التدريب كشرط مسبق لأن يصبح الأخصائي مؤهلا لتلقي المعدات. وقد أنشأت عدة بلدان أو أزمعت أن تنشئ برامج استصلاح (الأرجنتين، مصر، الجماهيرية العربية الليبية، فييت نام حيث الهالونات مدرجة في الـ NPP). وقد تم اخطار فييت نام بأن يتحرى عن جدوى تكاليف شحن الهالون 2 402 الى الجمهورية التشيكية لاعادة تدويره بقصد تحديد ما اذا كان هذا بديلا قابلا للبقاء من الناحية الاقتصادية لبناء مركز لاعادة التدوير في فييت نام.

54- هناك بعض مراكز استصلاح الـ CFC العاملة (الأرجنتين، البرازيل) ولكن أعمالها كان معظمها لاستصلاح الـ HFC-134a و الـ HCFC-22. وفي حالة البرازيل، ان الاستصلاح الاجباري قبل اعادة استعمال الـ ODS قد نص عليه في اللائحة 267/00 الصادرة عن CONAMA، غير أن هذا الاجبار قد تغير

في سبتمبر/أيلول 2003 باللائحة 03/340 الصادرة عن CONAMA، التي تقضي أيضا باعادة التدوير في الموضوع نفسه. ولا يبدو أن أي من البلدان والشركات الضالعة في هذا المجال لديها خطط أعمال تفصيلية عن كيفية جعل مراكز الاستصلاح هذه مستدامة تستديم نفسها بنفسها. وهناك بعض الشركات التي تمت زيارتها قد ذكرت أنها سوف تتناول هذا النشاط بتوفير خدمة أكمل الى زبائنها دون أن تتوقع كثيرا من الربح، وأن الاسترجاع والاستصلاح للـ HFC-134a والـ HCFC-22 سوف يساعدان على التوصل الى درجة التوازن ((break even)).

55- ان خزن الـ CFC في البنوك يحدث أكثر ما يحدث على شكل تكديس، وكان من الصعب تقدير مقدار الـ CFC التي تم تكديسها. ومع الدخول في بعض الأسواق لبدائل جاهدة التركيب ورخيصة الثمن تحل محل الـ CFC-12، ومع انخفاض أسعار الـ HFC-134a والـ HCFC-22، ان المخزون يمكن أن يصبح بسرعة عبء على التكاليف.

رابعا-4 معدات الاسترجاع واعادة التدوير وأدوات تبيين غازات التبريد

56- في فييت نام، خلال البدء الأخير للـ NPP فان معدات الـ R&R لمراكز التدريب التقنية قد تم تسليمها في أوائل 2007. وفي فييت نام وماليزيا، ان معدات الـ R&R الذي تم توزيعها كانت قائمة على نظام القسائم. ووحدة الأوزون الوطنية لفيت نام والبنك الدولي يعتقدان أنهما اذا كانا يمتلكان دكاكين تستمر في شراء المعدات فان ذلك أمر من شأنه أن يزيد من احتمالات الاستعمال اللاحق. وفي الجماهيرية العربية الليبية، ان آليات الاسترداد واعادة التدوير قد تم تسليمها الى ورش صيانة كبيرة، وبعض ورش متوسطة الحجم وخمسة ورش لتكييف السيارات. والبرنامج يسير ببطء شديد ولم يكن ثمة أية معلومات متاحة بشأن استعمال المعدات. أما في مصر، فلم يكن ثمة الا استعمال محدود تم الإبلاغ عنه بالنسبة لـ 490 قطعة من معدات الـ R&R سلمت حتى اليوم. وفي البرازيل والهند وجمهورية إيران الإسلامية، هناك 750 و 759 و 1 150 قطعة من معدات الـ R&R على التوالي قد تم توريدها، ولكن قدرا قليلا من المعلومات متاح حتى الآن بشأن الاستعمال الفعلي.

57- ان محفظات (kits) تبيين غازات التبريد لم يتم توزيعها الا في الأونة الأخيرة في معظم البلدان. وقد لاحظت البرازيل أن 16 محفظة تم شراؤها وسوف تسلم الى IBAMA في 2008. ولاحظت الهند أن 39 محفظة قد أعطيت الى NACEN لمراكز تدريب مسؤولي الجمارك، و19 أعطيت الى موظفي الموانئ في نقاط الدخول الرئيسية. ولاحظت جمهورية إيران الإسلامية أن 122 محفظة تم تسليمها الى الجمارك. ومرة أخرى لم توجد الا معلومات قليلة متاحة عن الاستعمال الفعلي لتلك المعدات.

خامسا- الكفاءة والاستدامة

خامسا-1 كفاءة الـ NPPs بوصفها منهجية للتنفيذ

58- ان المراحل المبكرة من تنفيذ الصندوق المتعدد الأطراف قد ركزت على "قطف الثمار المنخفضة المستوى" بتحويل الصناعات التي تستهلك كثيرا من الـ ODS مع مشروعات الاستثمار الفردية. وقامت البلدان التي جرى تقييمها بملاحظة أن نهج الأخذ بكل مشروع على حدة، كما جرى الأمر في الماضي، انما يوفر قليلا من التدريب أو التحضير للـ NOU للقيام بـ NPP تتولى البلدان زمام نهجها. وتأثير بناء القدرة الناشئ عن أسلوب الأخذ بكل مشروع على حدة، كان يمكن أن يحدث فيه تعزيز كبير اذا كانت هذه النهج قد نفذت على نحو كانت فيه المشاركة أشد، ان منهاج الـ NPP قد زود هذه البلدان باطار أشد شمولا، وبمزيد من المرونة في الادارة، وبمزيد من التنفيذ المركز وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، غير أن كفاءته الشاملة يجب تقييمها

في سياق تطور الإدارة الذي لاحظناه منذ حين.

59- ان بعض الـ NOUs (الأرجنتين، البرازيل، مصر، الهند، جمهورية إيران الإسلامية) قالت ان الـ NPP قد عجلت من الأنشطة وأنشأت نقطة تركيز على الازالة النهائية وسهلت عملية التنسيق بين الوكالات المنفذة وأطلقت زناد نهوج أشد ابتكارا وزادت من "ملكية" النتائج. وقد لاحظت أن انشاء الـ PMU بموجب الـ NPP قد زاد من الكفاءة في ادارة عملية الازالة. ولاحظت فييت نام أنه قد أسدى تركيزا مجددا وقوة زخم اضافية، ونظرة شاملة الى عملية الازالة ولاحظت فييت نام أن التمويل الثنائي السنوات والتبليغ الثنائي السنوات قد حقق

الثنائي السنوات، كما أجريا على نحو فريد بالنسبة للـ NPP الخاص به، قد حقق خفضا من تكاليف التعامل، وهو أمر مناسب لخطة صغيرة ذات تمويل محدود.

60- ذكر البرازيل أن الـ NPP قد عزز مناقشة وطنية أوسع نطاقا بشأن الآليات المبتكرة لازالة الـ CFC، وهي الآليات التي سارت قدما بالتعاون بين القطاعين العام والخاص. وشرحت الأرجنتين أن منهجية الـ NPP قد شجعت الأخذ بنهج أشد استراتيجية في مجال ازالة الـ CFC، مما مكن من تركيز الموارد على أنشطة ازالة محددة، سوف تنتج أفضل النتائج، ولاحظت الهند أن التكاليف الصادرة للـ NPP من كل من الوكالات المنفذة هي تكاليفات مبينة بوضوح مع الأنشطة المتفق عليها من قبل، وأن الـ NOU يمكن أن تركز بمزيد من التركيز على الإدارة وعلى الاشراف.

61- ان الجماهيرية العربية الليبية من ناحية أخرى ذكرت أن المنهجية الجديدة قد أوجدت فرقا بسيطا بالقياس الى النهج السابق القائم على تناول كل مشروع على حدة. ولاحظت ماليزيا أنه بسبب أن الـ NOU هو جزء من الهيكل الحكومي المنتظم حيث أن التنفيذ يجري حسب قواعد البنك الدولي، كما كانت الحال بالنسبة لكثير من المشروعات من قبل، فان الانتقال بالمنهجية الى نهج الـ NPP لم ينشئ فروقا محسوسة في الممارسات المتعلقة بالإدارة.

خامسا-2 استدامة النتائج والقدرات المؤسسية

62- ان البنية التحتية التنظيمية الموجودة ستقوم، مع التطبيقات النشطة بالحد من استيراد الـ ODS وانتاجها حيثما يكون الأمر قابلا للتطبيق. وهذا، مشفوعا ببناء القدرة في الـ NOUs والـ PMUs، ورفع مستوى الوعي والاشراك الفعال الناشئ بين أصحاب المصلحة (غير الوزارات والقطاع الخاص) وشعورهم بأن المشكلة "ملك لهم" فان التقدم الذي أحرز في تدريب مسؤولي الجمارك وأخصائي التبريد سيكون أساسا لاستدامة الازالة التي تمت حتى الآن ولاستبقاء قوة الدفع للوصول الى الازالة النهائية للـ CFC في 2010.

63- ان الجماهيرية العربية الليبية كانت حتى الآن متأخرة كثيرا في أنشطة التدريب، وأظهرت قليلا من اشراك أصحاب المصلحة، وكانت فيها فجوات خطيرة من حيث التنظيم والتطبيق، وهي حال سهلت الاتجار غير المشروع. ومن ناحية أخرى من حيث "طيف الملاءمة" (comfort spectrum) المتعلق بالاستدامة، أوجدت الأرجنتين اطارا شاملا، مؤسسيا وقانونيا، لفرض الرقابة على الـ ODS، وأوجدت خطط تدريب متقدمة وأظهرت أن الالتزام بالإدارة ليس فقط يتعلق بازالة الـ CFC حتى عام 2010 بل أيضا يتعلق باستبقائه بعد ذلك التاريخ.

64- ان متوسط أسعار الـ CFC-12 في 2007 كان أعلى في معظم البلدان بالقياس الى أسعار بدائل هذه المادة (HCF-134a و HCFC-22 أو أخلاط مختلفة). وفي بعض البلدان مثل البرازيل ومصر والهند، أدى

ذلك الى تناقص الطلب على الـ CFC-12 (أنظر المرفق الثالث). والأخلاق الجديدة مثل R-401 و R-406 و R-409، يمكن أن تكون بدائل جاهزة للتكيب في البرادات المنزلية وفي التطبيقات التجارية الصغيرة، التي ازدادت شعبيتها في بعض البلدان مثل مصر، ولكن في معظم البلدان لا يزال استعمالها قليلا. وأخلاق المواد الهيدروكربونية قد استعملت نادرا في البلدان التي جرت زيارتها، ومرد ذلك الى الشواغل المتعلقة بالأمان، فيما عدا الهند حيث يوجد صانع كبير للبرادات المنزلية قد أدخل هذه الأخلاق منذ عدة سنوات وفيما عدا ورش الخدمة، التي قامت أيضا بعمليات اعادة التهيئة مع تلك البرادات.

65- وهناك جانب آخر من النتائج المستدامة وهو ما سيحدث للـ NOU بعد عام 2010، عندما تنتهي المساعدة لمشروعات التعزيز المؤسسي أو تتخفف تلك المساعدة. ولن يكن ذلك مشكلة لماليزيا حيث أن الـ NOU هناك مزود بموظفين من المدنيين الذين تدفع أجورهم حكومة جمهورية ماليزيا أو لا مشكلة أيضا بالنسبة لجمهورية إيران الاسلامية التي تلتزم حكومتها بمواصلة تمويل الوحدة، غير أن الحالة غير مؤكدة بالنسبة للبلدان الأخرى. والـ NOUs هي مكونة رئيسية في بلدان المادة 5 من حيث قاعدة موجوداتها، وكثيرا ما يكون الـ NOU نقط ارتكاز لبرامج حماية البيئة فيها، بوصفها نقطة استيداع قاعدة البيانات ومركز الخبرة بشأن قضايا البيئة الجوية. والصندوق المتعدد الأطراف قام بالاستثمار في بناء القدرة في هذه البلدان لأكثر من 15 عاما، وستتاح الآن الفرصة لمزيد من تعزيز معدل العائد الناتج عن الاستثمار في مواصلة استعمال القدرات التي أنشئت لازالة الـ HCFCs وغير ذلك من الـ ODS المتبقية (TCA و MB).

66- بينت جميع البلدان أنها لم تتوقع ظهور وفورات في نهاية الـ NPP، غير أن بعضها شعر أنه لو حدثت وفورات في نهاية الـ NPP فإن الأموال يمكن استعمالها لمزيد من التدريب ومواصلة الرصد والتطبيق.

67- لاحظت عدة بلدان زيادة الاتصالية (connection) بين برامجها الخاصة بالـ ODS وتغير المناخ. فمثلا أبلغت البرازيل أن الوقع الايجابي لازالتها المعجلة للـ CFC وحدها يوازي 25 في المائة من مجموع تخفيضات الانبعاثات في المرحلة الأولى التي ينطبق عليها بروتوكول كيوتو. وقامت بعض البلدان بايجاد روابط واضحة، مثلا وجدت الجماهيرية العربية الليبية حيث لجان التوجيه تغطي كلتا القضيتين، وحيث يتحمل كبار الموظفين أيضا مسؤوليات تتعلق بتغير المناخ، أو في البرازيل حيث الـ NOU هي جزء من أمانة تغير المناخ.

سادسا- الرصد والتبليغ

سادسا-1 الرصد

68- هناك ثلاث مكونات رئيسية للـ NPP ينبغي رصدها وهي: استعمال الـ ODS على مستوى المنشآت والواردات (وكذلك الصادرات للبلدان المنتجة) والأنشطة التي من قبيل التدريب واستعمال المعدات. وهناك رصد آخر منشود هو ما يتضمن: شروط السوق المحلي (اسعار الـ CFC وبدائلها التي تمثل مؤشرا طيبا لوجود مخاطر للاتجار غير المشروع) وحالة توعية الجماهير واحتياجات التدريب ومواقف القطاع الخاص وشواغله.

69- بالنسبة لمصر والجماهيرية العربية الليبية وماليزيا وفييت نام، ان استعمال الـ ODS في قطاع الخدمة على مستوى الأعمال ليس فيه رصد. والأسباب التي ذكرت لذلك هو الافتقار الى الموظفين اللازمين والوقت والتكلفة اللازمة للقيام بهذه المهمة. ولاحظت NOU فييت نام أن شركات الرصد في قطاع الخدمة أمر غير مستطاع. ولكن في الجماهيرية العربية الليبية، فان الافتقار الى الموظفين المهرة في الـ NOU قد ذكر. أما في مصر فان نظام الرصد يجري وضعه.

70- والـ NOU في جمهورية إيران الاسلامية قد لاحظت أن الرصد انما يجري عن طريق وظيفة التحقق،

حيث تجري زيارات المراجع التقني لورش تكييف هواء السيارات للتحقق من وصول المعدات إليها وللتحقق من استعمالها الجاري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الـ PMU والـ NOU إلى جانب موظفي الـ GTZ قاموا بزيارات منتظمة لمواقع المصانع، وجميع ورش تكييف هواء السيارات قد ذكر أنه تم الاتصال بها وتم سؤالها عما إذا كانت قد تلقت المعدات وعما إذا كانت قد استعملتها فعلا. وطلب من الورش أن تقدم الوثائق الخاصة بأنشطة إعادة التدوير لديها. سيقوم الآن باتباع ذلك الموظفون الفرعيون التابعون لوزارة البيئة في الولايات.

71- وفي الهند، تقوم السلطات الحكومية وخلايا التدريب في الولايات وهي الخلايا المنشأة بموجب الـ NPP، وتقوم بعملية الرصد. وتقوم بعملية الرصد في البرازيل الـ PMU ويقوم بتنسيقها الـ NOU مع IBAMA التي تتولى الرصد والرقابة على الواردات وعلى استعمال الـ ODS. وقالت الأرجنتين إن رصد استعمال معدات الـ R&R، تقوم به بصفة روتينية الـ NOU.

72- إن الأساليب والتواتر التي يتم بهما رصد الواردات يختلف مرة أخرى اختلافا كبيرا بين بلد وبلد. وهناك عدة بلدان مثل مصر والجمهورية العربية الليبية وفيت نام ليس لديها أنظمة تعمل بالكمبيوتر، بحيث أن التقارير من الجمارك لا يتم الحصول عليها وتجميعها إلا سنويا مما ينطوي على بعض التأخيرات.

73- في البرازيل، إن بيانات الاستيراد تكون صادرة عن IBAMA، مما يوجب التوفيق بين مختلف قواعد البيانات. وقد أوجدت الأرجنتين أنظمة لإدارة البيانات الكترونيا، وقامت بمقارنة بيانات الـ NOU باستمرار مع بيانات الجمارك الواردة على الخط.

74- في كثير من الـ NPP، إن الوثيقة الأصلية للمشروع لا تتضمن بيان الأهداف والغايات الوسيطة وإنما تبين فقط الغايات والأهداف النهائية لعام 2010. ويمكن اعتبار ذلك نقطة ضعف، بمعنى أن الافتقار إلى الغايات الوسيطة ينطوي على نقص في مؤشرات الأداء في سياق الخطة الجامعة (مثلا عدد الأخصائيين الذين تم تدريبهم والعدد الإجمالي من آليات الـ R&R العاملة في 2004، 2006 و 2008). وبدون الأحجار الركنية الوسيطة والأهداف الوسيطة، يكون من الصعب جدا تقييم ما أحرز من تقدم تراكمي في تنفيذ الـ NPPs.

سادسا-2 تقارير التنفيذ السنوية

75- في الهند، يقوم ممثل الـ GTZ التي هي الوكالة المنفذة الرئيسية بأعداد تقارير التنفيذ الموحدة السنوية، بمدخلات من الوكالات المنفذة الأخرى. ويقوم باستعراض مسودة هذه التقارير الـ NOU وتقدم المسودة رسميا من GTZ Proklima إلى أمانة الصندوق. وفي البرازيل تقوم الـ PMU بأعداد المسودة الأولى للـ AIPs، ثم تقوم بمناقشتها مع الـ NOU والـ IBAMA، وبعد أن تتم الموافقة على هذه المسودة، ترسل الوثيقة من اليونديبي إلى أمانة الصندوق. وبالأرجنتين تقوم الـ NOU بأعداد جميع مسودات التقارير بالاشتراك مع اليونيدو.

76- حيث أنها لم توجد خطوط إرشادية بشأن الهيكل العام والمحتوى والحجم الخاصة بالـ AIP، كانت هناك اختلافات كبيرة بين البلدان والوكالات في هذا الصدد. وبينما الوكالات القائمة الرئيسية قد بذلت قصاراها للتنسيق وللتوحيد بين الإسهامات من الوكالات والهيئات الأخرى، فإن مستويات التفصيلات المقدمة وطرازات التقديمات في مختلف الأقسام كثيرا ما تظل مختلفة اختلافا مميذا ما بين الواحدة والأخرى.

77- إن تقييم جودة التقرير المرحلي يمكن أن ينظر إليها من عدة مناهج، خصوصا من حيث اكتمالها وتماسكها والسهولة التي يمكن بها قراءة هذه التقارير وتفسيرها. ومن حيث الحديث العام، فإن الـ NOUs/PMUs الخاصة بالبلدان التي جرت زيارتها، وممثلو الوكالات المنفذة التي دارت لقاءات معهم كانوا راضين تماما عن الشكل العام للتبليغ الصادر عنهم. والتقارير المرحلية من الأرجنتين تبين الانجازات الرئيسية

من بداية الخطة. وفي حالة البرازيل، فإن التقدم التراكمي تم تصويره بأشكال من الخطوط البيانية. بيد أنه، من ناحية مراقب مستقل ينظر الى هذا الموضوع فإن معظم الـ AIP كانت جسيمة الحجم وفيها تكرارات وينقصها الوضوح في جوانب شتى، خصوصا بشأن التقدم الشامل المحرز حتى اليوم وبشأن الاسهامات النسبية لمختلف الأنشطة التي أنجزت لتحقيق الازالة. ولم يكن من السهل تبين الخطة التي حققت النتائج الختامية المنشودة (مثلا كم هو عدد من تم تدريبهم بالقياس الى العدد الذي كان يحتاج الأمر الى تدريبهم).

78- ان الشكل المقرر للـ AIPs ينبغي تحسينه بقدر التركيز على تحقيق مزيد من النتائج، سواء النتائج الجارية أو النتائج التراكمية. وينبغي أن يدرج في هذا المجال مزيد من الغايات الوسيطة. ومن شأن هذه الغايات أن تكون علامات على الطريق لتقييم كيفية جودة انجاز الخطة التي تم السير فيها، وهناك نظرة عامة الى ما كان مقترحا في الـ NPP الأصلية، وماذا تغير وهو أمر يكون أيضا مسعفا. وأخيرا فإن بعض التقارير ينبغي جعلها أكثر صراحة وفارضة لتخفيضات في الـ ODS في أنشطة الـ NPP.

79- ان شكل التبليغ لجدول النظرة العامة التي تم وضعها في الآونة الأخيرة للاتفاقات المتعددة السنوات، كانت اضافات مفيدة. وعلى الرغم من انشاء عمل اضافي على المجموعة الموجودة، إلا أن ذلك سوف يساعد ليس فقط البلدان على رصد وعلى تبليغ ما يحرز من تقدم في الـ NPP ولكن أيضا سيساعد أمانة الصندوق في الاستعراض السريع للتقدم الذي أحرز وفي تفسير النتائج المتعلقة بالابلاغ عن الأهداف الى اللجنة التنفيذية.

سابعا- التحقق

سابعا-1 وسائل التحقق ومنهجيته

80- ان المسؤولية تقع على الوكالة المنفذة (الوكالة المنفذة الرئيسية في حالة وجود عدة وكالات في الموضوع) لكفالة التحقيقات السليمة وقد جرت التحقيقات من خلال الجهود التعاونية للوكالات المنفذة والـ NOUs/PMUs، باستعمال شركات محلية لمراجعة الحسابات. وكان ثمة عدد من العوامل الداخلية التي تحدد ما يمكن وما لا يمكن عمله بشأن التحقق. وفي ماليزيا وفييت نام، كان مراجعو الحكومة فقط هم المؤهلون لمراجعة البيانات الحكومية (الجمارك وغيرها) وللتحقق من تبليغ البيانات. وفي البرازيل، هناك قوانين قوية لحماية الطابع السري للبيانات، مما استبعد قيام مراجع حسابات مستقل من عملية استعراض بيانات الشركات الخاصة في شؤون الجمارك وقواعد بيانات IBAMA، مما جعل المراجعة ممكنة فقط بالنسبة للبيانات المجمعة. وفي الأرجنتين، أعطي القائم بالمراجعة امكانية الوصول الكامل الى جميع قواعد البيانات وكذلك الى بيانات القطاع الخاص، ولذا يمكن أن يقوم بمراجعة سليمة، وكذلك أن يطبق الخطوط الارشادية للمراجعة المتعلقة بأهداف الاستهلاك الوطني للـ MYA المعتمدة من جانب الاجتماع الـ 46 للجنة التنفيذية.

81- في الهند وجمهورية ايران الاسلامية وماليزيا وفييت نام، بينت هذه البلدان أن معاييرها الأولى للاختيار هي أن يقوم بالمراجعة بيت مراجعة مركزي. وتطلب البرازيل معايير ايجاد بيانات مهنية في القانون وفي عمليات المحاسبة والخبرة في توفير خدمات المراجعة في القطاعين العام والخاص. والمعايير الأقرب الى الشمول التي جرى استعراضها، كانت موجودة في الأرجنتين، حيث تقوم هذه المعايير بتقييم مقدمي العطاءات فيما يتعلق بالقدرة على المحاسبة المهنية ومعرفة بروتوكول مونتريال ومعرفة الوكالات الحكومية وما هو موجود من قواعد البيانات وما هو موجود من قوانين وخبرة في بيانات الاستيراد والتصدير، ومستوى الرسوم المطلوبة. وهناك كثير من البلدان قد لاحظت أن التكلفة تضغط بتقل على عملية الاختيار.

82- بصفة عامة، كان ثمة تعاون وثيق بين الوكالة المنفذة والـ NOU/PMU في اختيار الجهة القائمة بالمراجعة. وفي الأرجنتين، كانت الـ NOU هي التي وضعت المواصفات وأدارت عملية تقديم العطاءات

وأعطت البيانات وأخذت البيانات من القائم بالمراجعة. وفي حالة مصر، أعدت الـ PMU قائمة قصيرة من عشرة مقترحات، واتصلت اليونيدو بالقائم بالمراجعة. وفي الجماهيرية العربية الليبية، كانت قاعدة الاختيار لاختيار القائم بالمراجعة هي السلطة البيئية، غير أن الأمر لم يكن واضحا.

83- ان المنهجية المستعملة لاعداد تقرير التحقق قد اتبعتها بصفة عامة الخطوط الارشادية التي أقرتها اللجنة التنفيذية فيما عدا قوانين الحالات التي كانت فيها القوانين المحلية تحد من وصول خبراء استشاريين مستقلين الى بيانات حكومية سرية (في البرازيل وماليزيا وفييت نام). والحصص والتراخيص الصادرة وبيانات الجمارك تم التوفيق بينها في بعض الحالات وتمت مراجعتها بطريقة متعامدة مع القائم بالاستيراد و/أو بيانات منشآت الاستهلاك، وفي بعض الحالات (ماليزيا) كانت هناك عينة ذات صفة تمثيلية من القائمين بالاستيراد جرى تحليلها.

84- ان تقارير المراجعة لم تجد بصفة عامة فروقات محسوسة بين البيانات المتعلقة باستهلاك الـ CFC التي تم تجميعها من المصادر المختلفة. وكانت هناك تضاربات يمكن وجودها بصفة معتادة وهي تضاربات ترجع الى أخطاء في تسجيل البيانات من حيث كودات الجمارك أو حساب الفروقات في وسائل تجميع البيانات. وكان من الممكن عموما التوفيق بين مختلف القائمين بالمراجعة حيثما كانت لهم امكانية الوصول الى جميع مصادر المعلومات. وفي حالة الجماهيرية العربية الليبية، أرسلت EGA كتابا الى جميع القائمين بالاستيراد يطلب منهم أن يرسلوا بيانات استهلاكهم الى لجنة التوجيه غير أن البيانات التي تم تجميعها والبيانات الواردة من الجمارك كانت كلتاهما تبدو غير مكتملة.

85- في حالة جميع البلدان تقريبا، كانت الـ NOU، في تعاون مع الـ IA، قد استعرضت تقرير التحقق من حيث سلامة بياناته واقترح ادخال تصحيحات على بيانات القائم بالمراجعة، الذي كان له امكانية قبول أو رفض هذه التصحيحات. وكان هناك واحد من النتائج الايجابية المتوقعة من عملية التحقق/المراجعة، وهي أن جميع أخطاء التبليغ سيتم اكتشافها خلال عملية التوفيق، وأن التدابير ستتخذ لتصحيح تلك الأخطاء ونفاذها في المستقبل. وكانت هذه هي الحالة في بعض البلدان فقط (الأرجنتين، مصر، ماليزيا، فييت نام). وفي بعض البلدان كانت تقارير التحقق غير كافية من مفهوم المراجعة المهنية (البرازيل والجماهيرية العربية الليبية) وهي لم تصل الى درجة توفير الضمان المستقل الذي كان مفروضا أن توفره لتوليدها، وكان السبب الرئيسي لذلك هو أن الحصول على البيانات على مستوى الشركات كان حصولا محدودا وأن التوفيق بين البيانات الواردة من مختلف المصادر لم يكن أمرا مستطاعا.

86- ان الترتيبات المؤسسية التي اتخذت للرصد لا تحتاج الى تحقق بموجب التذييل A-5 بجميع الـ NPP المعتمدة بعد الموافقة على الخطوط الارشادية الخاصة بالاعداد وتنفيذ وادارة القطاع القائم على الأداء أو خطة ازالة الـ ODS الوطنية، بموجب الاجتماع الـ 38 من اجتماعات اللجنة التنفيذية. بيد أن هذه الترتيبات المؤسسية لم تدخل على وجه التحديد في مراجعة أنشطة الاستهلاك والرصد في معظم البلدان.

87- بصرف النظر عن وجوه النقص المذكورة، كان هناك وقع ايجابي لتقارير التحقق بشأن تنفيذ الـ NPP. ولاحظت فييت نام وماليزيا أن هذا التنفيذ قد وفر معلومات عن كفاءة نظام الحصص في هذين البلدين وعن الاستيراد الفعلي، مما أعطى بيانا واضحا يدل على أن الطلب آخذ فعلا في التناقص. وذكرت مصر مما ذكرته أنها قد وفرت معلومات عن الأسعار الحالية والطلب الحالي.

88- ان المعلومات التي تم تقديمها سمحت لأمانة الصندوق خلال استعراض الطلبات المتعلقة بصرف مزيد من الشرائح بالاشارة الى وجوه نقص تم تبينها في تقرير التحقق، كما هي الحال بالنسبة لليبييا، حيث أن نظام التراخيص والحصص لم يكن موثقا، أو بالنسبة للهند حيث كانت بيانات الجمارك ناقصة. وعند عدم تقديم تقرير التحقق مشفوعا بطلب تجديد التمويل أو كانت تنقصه بيانات جوهرية، فان اللجنة التنفيذية قد وافقت في عدة حالات على الشريحة التالية بشرط أن الأموال لا يمكن الافراج عنها قبل تقديم تقرير التحقق الى أمانة الصندوق

والتأكيد بأنه ذو جودة مقبولة. وتقارير التحقق قد وجدت أيضا نافعة لتقييم المقاصد، في توفير المعلومات للـ AIP، وكان ثمة تقييم أشد حرجا في أحيان كثيرة.

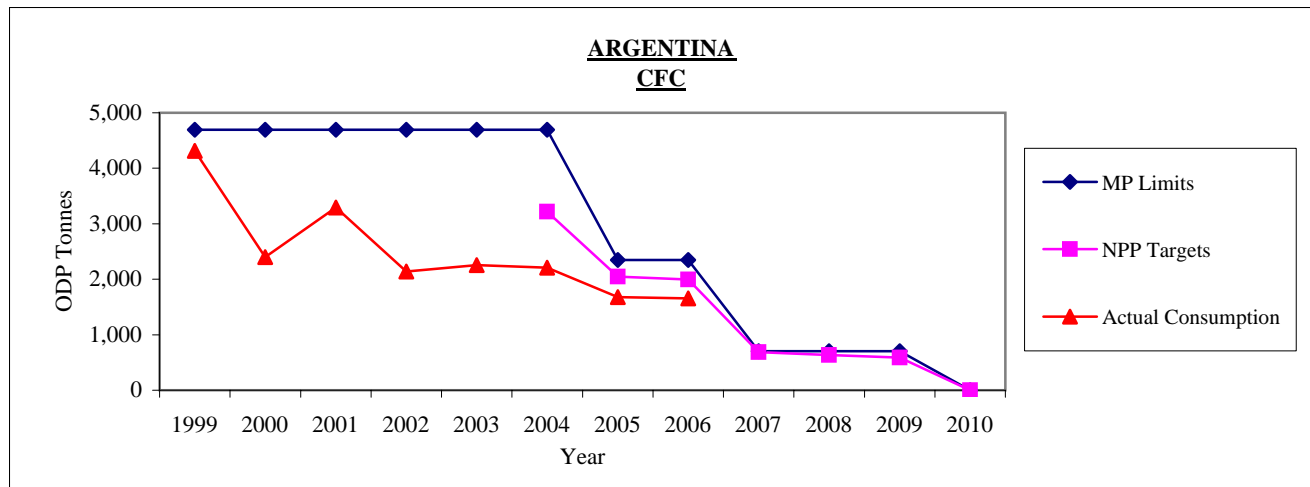
سابعاً-2 تكاليف التحقق

89- ذكر NOU فيببت نام أنها دفعت مبلغ 2 700 دولار أمريكي لكل مراجعة بينما مجموع ميزانية الـ PMU هو 134 463 دولار أمريكي. وفي ماليزيا، قامت ادارة حكومية بعملية التحقق، وتكلفتها غير معروفة وقد امتصها البلد. وفي الجماهيرية العربية الليبية ان تكلفة عملية التحقق الأولى كانت فقط 1 500 دولار أمريكي، بينما في مصر، أبلغت الحكومة المصرية أن تكلفة التحقق الخاصة بالشريحة الثانية قد بلغت 11 000 دولار أمريكي أي 1.2 في المائة من تمويل تلك الشريحة. وذكرت البرازيل ان الانفاق على التحقيقات قد بلغ 0.8 في المائة من تكاليف مساندة الـ IA، بينما قالت الأرجنتين ان تكلفتها لتحققي 2005 و 2006 قد بلغت 6 000 دولار أمريكي لكل أو حوالي 2.17 في المائة من تكاليف مساندة الـ NPP.

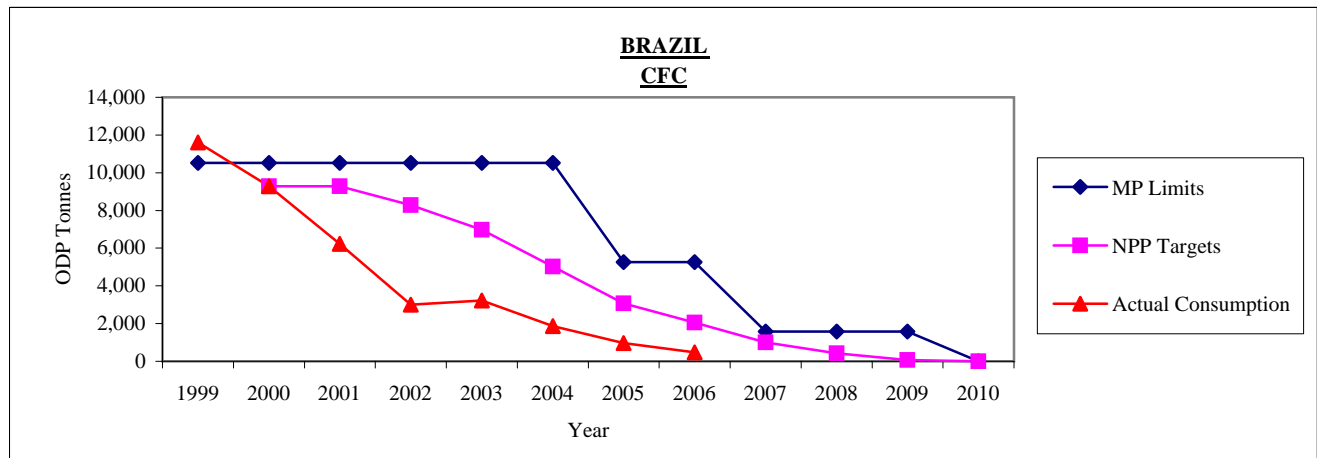
90- ان التحقيقات السليمة لم تكن رخيصة الثمن، بصفة عامة، والتحقيقات ذات التكلفة المنخفضة كما تدل على ذلك دراسات الحالات هذه (فيببت نام هو الاستثناء) قد أدت الى نطاق محدود والى جودة لم تكن كافية لاجراء التحقيقات المتعمدة اللازمة لصحة بيانات استهلاك الـ ODS من مختلف المصادر. وعلى الرغم من أن دراسات الحالات قد أيدت أن ضعف التحقيقات لم تكن في المعتاد هي خطأ من جانب القائم بالتحقق، ولكن كانت نتيجة للقيود المحلية التي تحد من امكانية الوصول الى معلومات الشركات أو الى بيانات الحكومة وهي القيود المفروضة بموجب القوانين الوطنية، أو بسبب عدم وجود مقتضيات في شروط التكليف الخاصة بالقائمين بالمراجعة كي يتبعوا على نحو دقيق الخطوط الارشادية للمراجعة أو بسبب محدودية الميزانية فيما يتعلق بالقيام بمزيد من الزيارات الميدانية الواسعة النطاق.

91- كان أيضا هناك موضوع المسؤول عن دفع مصاريف التحقق. والـ NPP المثالي (مثلا في الأرجنتين) يقول: "ستكون الوكالة المنفذة الرئيسية مسؤولة عن كفالة الأداء وعن التحقق المالي وفقا لهذا الاتفاق ووفقا للاجراءات المحددة الداخلية والمتطلبات المقررة في خطة ازالة القدرة". والـ NPP بالنسبة للبرازيل ذكرت بكل بساطة " ان حكومة البرازيل توافق على السماح بتحقيق مستقل". واتفاق الـ NPP لمصر ذكر أن "الوكالة المنفذة الرئيسية تكون مسؤولة عن اجراء الأنشطة المبينة في التذييل A-6، وهو يشمل - دون أن يكون الأمر مقصورا على ذلك - عملية التحقق المستقلة". وتفسير هذين المرجعين يبدو مختلفا ما بين الوكالات المنفذة عندما يصل الأمر الى معرفة من سيتولى الدفع. فمثلا ذكرت فيببت نام ان البنك الدولي قد تحمل تكاليف التحقيقات. وفي حالة ماليزيا ان جميع المراجعات ينبغي أن تقوم بها وكالة حكومية (ادارة المراجعة)، ولذا فان البلد هو الذي دفع. وفي حالة الهند، كانت الوكالة المنفذة الرئيسية هي التي قامت بتمويل التحقق عن طريق أموال المشروع. وهذا هو أيضا حال مصر. وهذه القضية أمر قد يقتضي الايضاح.

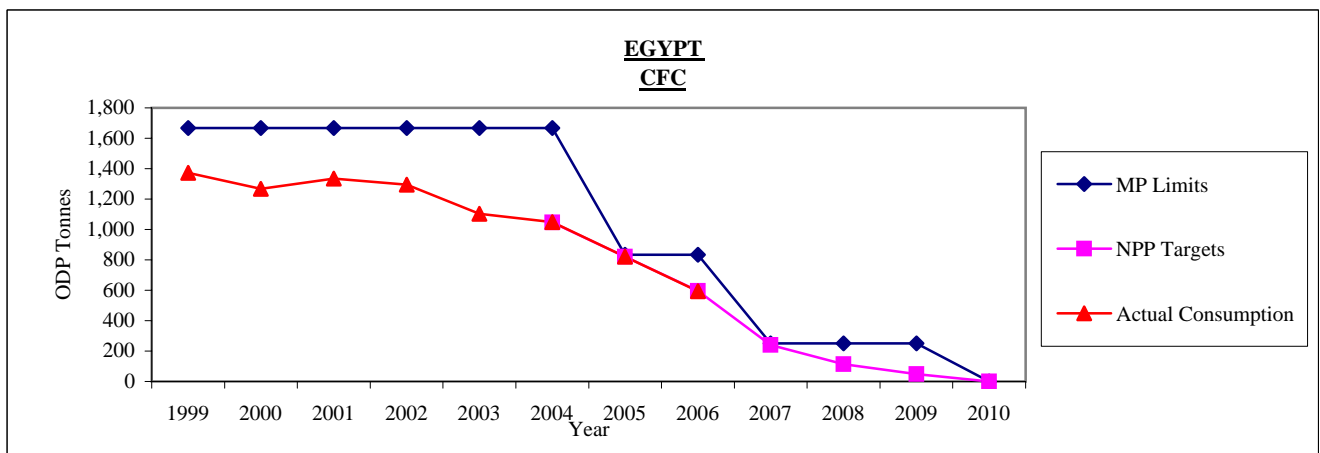
PHASE-OUT TARGETS AND ACHIEVEMENTS



	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	4,697.2	4,697.2	4,697.2	4,697.2	4,697.2	4,697.2	2,348.6	2,348.6	704.6	704.6	704.6	0.0
NPP Targets						3,220.0	2,047.0	1,997.0	686.0	636.0	586.0	0.0
Actual Consumption	4,316.3	2,396.7	3,293.1	2,139.2	2,255.2	2,211.6	1,675.5	1,654.2				



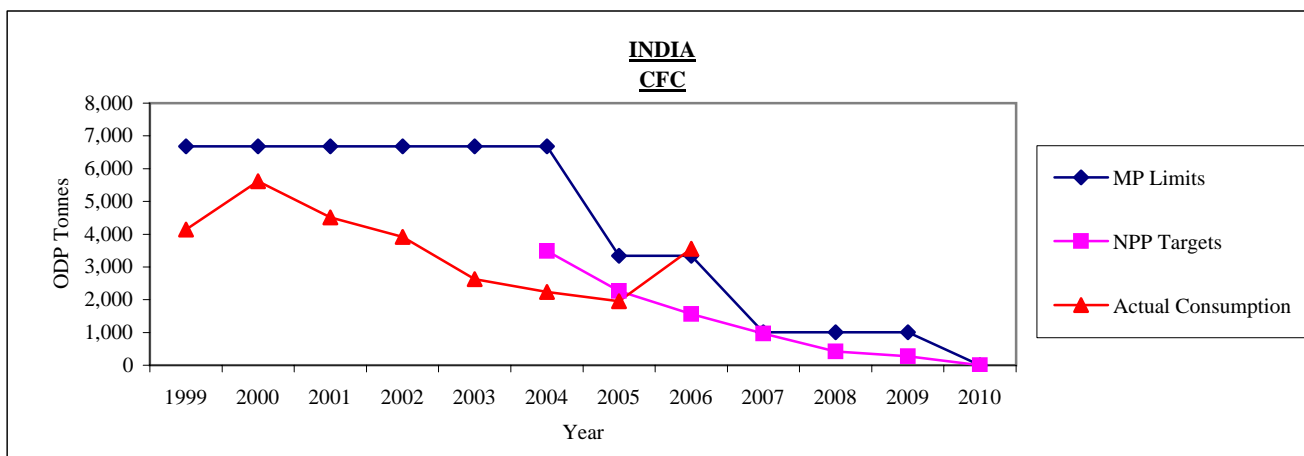
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	10,525.8	10,525.8	10,525.8	10,525.8	10,525.8	10,525.8	5,262.9	5,262.9	1,578.9	1,578.9	1,578.9	0.0
NPP Targets		9,276.0	9,276.0	8,280.0	6,967.0	5,020.0	3,070.0	2,050.0	1,000.0	424.0	74.0	0.0
Actual Consumption	11,612.0	9,275.1	6,230.9	3,000.6	3,224.3	1,870.5	967.2	477.8				



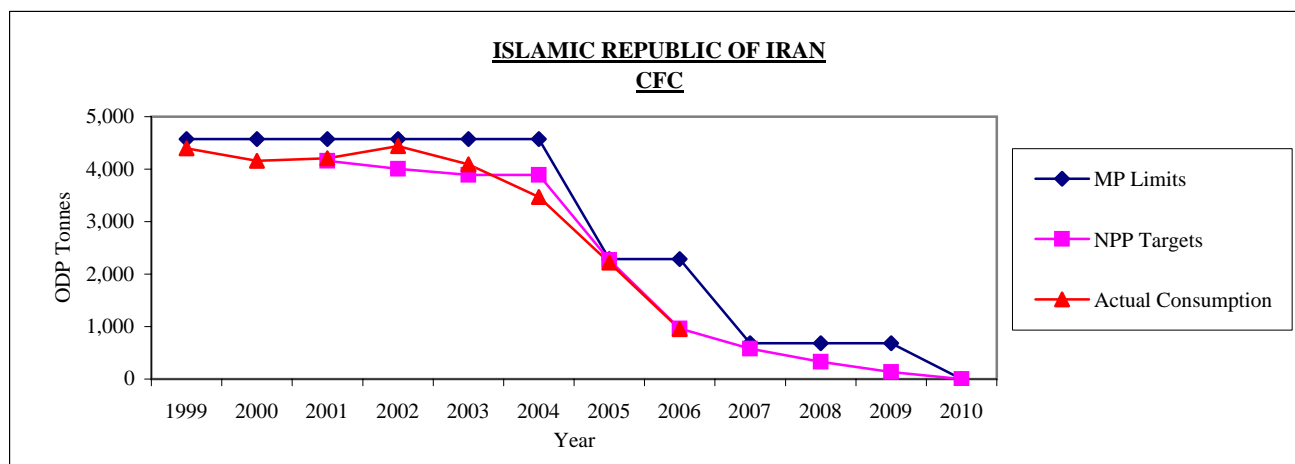
*NPP Targets and Actual Consumption about the same in 2004, 2005 and 2006.

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	1,668.0	1,668.0	1,668.0	1,668.0	1,668.0	1,668.0	834.0	834.0	250.2	250.2	250.2	0.0
NPP Targets						1,047.0	822.0	595.0	240.0	113.0	49.0	0.0
Actual Consumption	1,373.6	1,267.0	1,334.8	1,294.0	1,102.2	1,047.6	821.2	593.6				

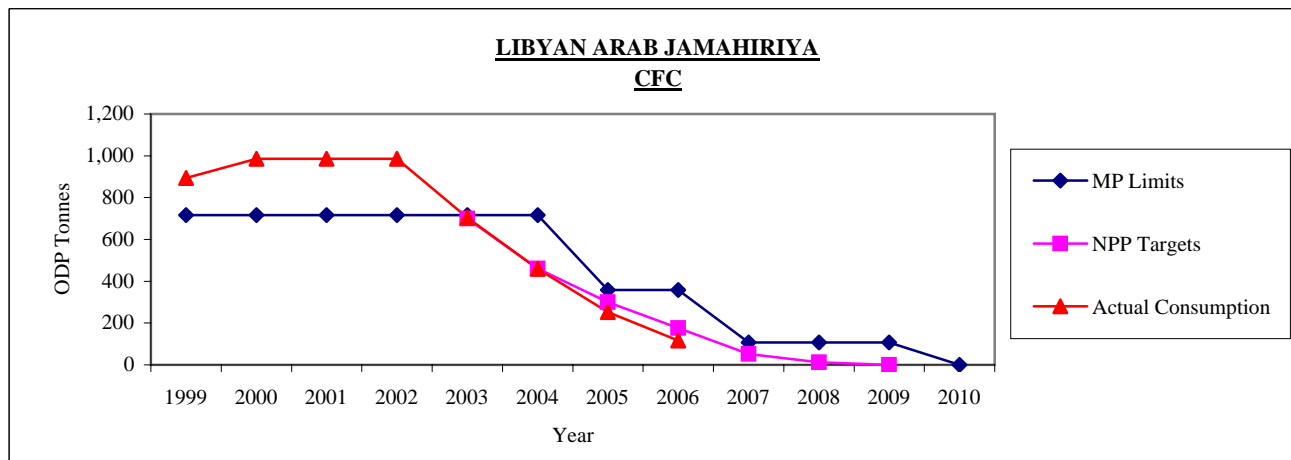
PHASE-OUT TARGETS AND ACHIEVEMENTS



	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	6,681.0	6,681.0	6,681.0	6,681.0	6,681.0	6,681.0	3,340.5	3,340.5	1,002.2	1,002.2	1,002.2	0.0
NPP Targets						3,489.0	2,266.0	1,560.0	964.0	417.0	273.0	0.0
Actual Consumption	4,142.9	5,614.3	4,514.3	3,917.7	2,631.5	2,241.6	1,957.8	3,560.3				

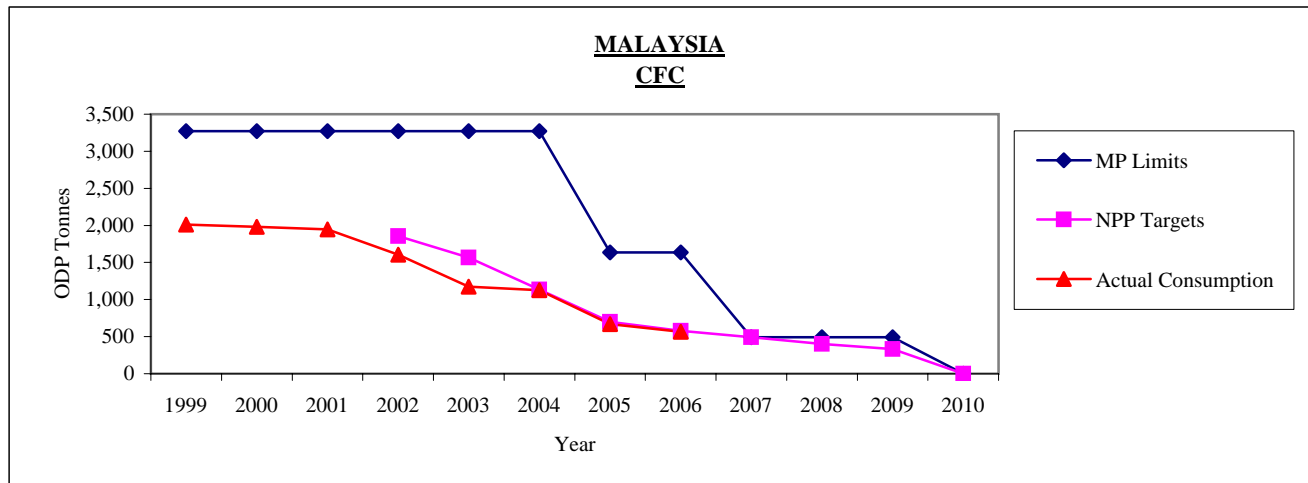


	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	4,571.7	4,571.7	4,571.7	4,571.7	4,571.7	4,571.7	2,285.9	2,285.9	685.8	685.8	685.8	0.0
NPP Targets			4,156.5	4,005.4	3,889.4	3,889.4	2,269.2	965.6	578.7	328.4	132.7	0.0
Actual Consumption	4,399.0	4,156.5	4,204.8	4,437.8	4,088.8	3,471.9	2,221.0	953.3				

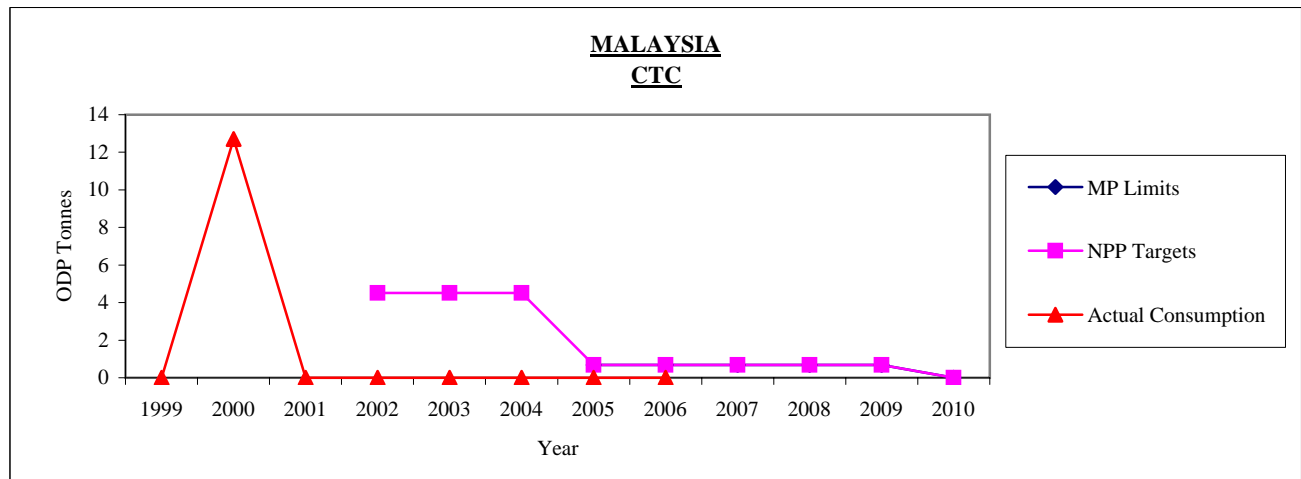


	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	716.7	716.7	716.7	716.7	716.7	716.7	358.4	358.4	107.5	107.5	107.5	0.0
NPP Targets					700.0	461.0	300.0	176.0	52.0	11.6	0.0	
Actual Consumption	894.0	985.4	985.4	985.4	704.1	459.0	252.0	115.7				

PHASE-OUT TARGETS AND ACHIEVEMENTS

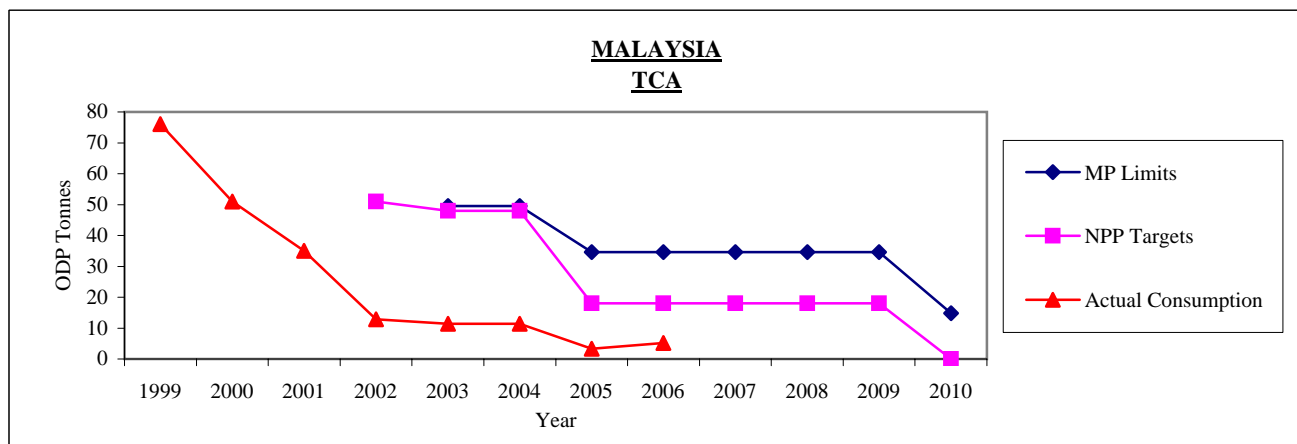


	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	3,271.1	3,271.1	3,271.1	3,271.1	3,271.1	3,271.1	1,635.6	1,635.6	490.7	490.7	490.7	0.0
NPP Targets				1,855.0	1,566.0	1,136.0	699.0	579.0	490.0	401.0	332.0	0.0
Actual Consumption	2,010.1	1,979.8	1,946.9	1,605.5	1,174.4	1,128.5	668.3	565.2				



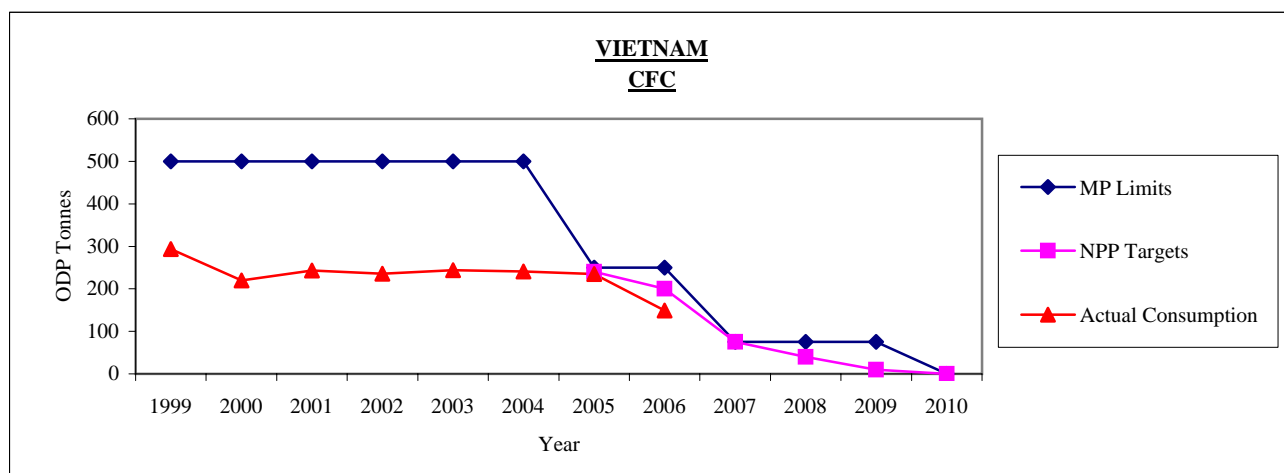
*MP Limits and NPP Targets about the same in 2005 to 2010

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits							0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0
NPP Targets				4.5	4.5	4.5	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.0
Actual Consumption	0.0	12.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0				

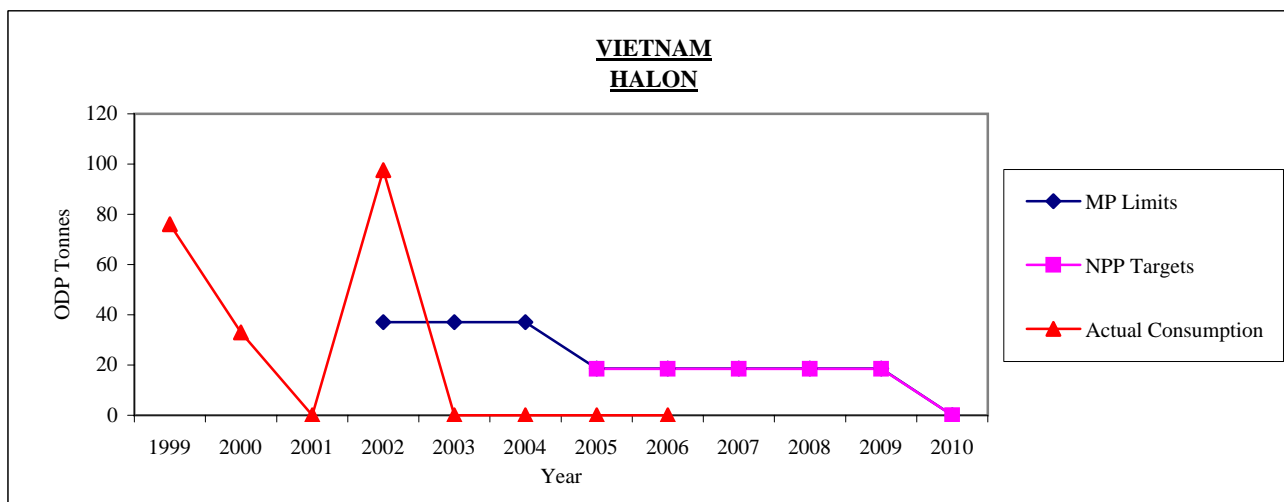


	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits							49.5	34.7	34.7	34.7	34.7	14.9
NPP Targets				51.0	48.0	48.0	18.0	18.0	18.0	18.0	18.0	0.0
Actual Consumption	76.1	51.0	35.0	12.9	11.4	11.4	3.3	5.2				

PHASE-OUT TARGETS AND ACHIEVEMENTS



	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits	500.0	500.0	500.0	500.0	500.0	500.0	250.0	250.0	75.0	75.0	75.0	0.0
NPP Targets							240.0	200.0	75.0	40.0	10.0	0.0
Actual Consumption	293.9	220.0	243.0	235.5	243.7	241.0	234.8	148.7				



*MP Limits and NPP Targets about the same in 2005 to 2010

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
MP Limits				37.1	37.1	37.1	18.6	18.6	18.6	18.6	18.6	0.0
NPP Targets							18.5	18.5	18.5	18.5	18.5	0.0
Actual Consumption	76.0	33.0	0.0	97.6	0.0	0.0	0.0	0.0				

- In Non-Compliance with the MP Limits
- In Non-Compliance with the NPP Targets
- In Non-Compliance with the MP Limits and NPP Targets

Annex II

PHASE-OUT PLANNED AND ACHIEVED BY TRANCHE

Country	Code	Agency	Status	ODP To Be Phased Out	ODP Phased Out
Argentina	ARG/PHA/42/INV/138	UNIDO	ONG	0.0	0.0
Argentina	ARG/PHA/47/INV/147	UNIDO	ONG	100.0	100.0
Argentina	ARG/PHA/47/INV/148	IBRD	ONG	1.5	0.0
Argentina	ARG/PHA/50/INV/150	UNIDO	ONG	200.0	0.0
Argentina	ARG/PHA/53/INV/152	UNIDO	ONG	400.0	
	Total			701.5	100.0
Brazil	BRA/PHA/37/INV/262	UNDP	COM	1,251.0	1,251.0
Brazil	BRA/PHA/37/TRA/260	Germany	ONG	0.0	
Brazil	BRA/PHA/37/TRA/261	Germany	COM	0.0	
Brazil	BRA/PHA/41/INV/264	UNDP	ONG	737.0	737.0
Brazil	BRA/PHA/41/INV/265	Germany	ONG	0.0	
Brazil	BRA/PHA/45/INV/270	UNDP	ONG	743.0	743.0
Brazil	BRA/PHA/47/INV/274	UNDP	ONG	1,020.0	1,020.0
Brazil	BRA/PHA/48/INV/277	Germany	ONG	0.0	
Brazil	BRA/PHA/50/INV/278	UNDP	ONG	1,050.0	0.0
Brazil	BRA/PHA/53/INV/280	UNDP	ONG	576.0	
	Total			5,377.0	3,751.0
Egypt	EGY/PHA/46/INV/91	UNIDO	ONG	190.0	190.0
Egypt	EGY/PHA/50/INV/93	UNIDO	ONG	182.0	0.0
	Total			372.0	190.0
India	IND/FOA/37/INV/353	UNDP	COM	162.5	162.0
India	IND/FOA/41/INV/365	UNDP	COM	210.0	210.0
India	IND/FOA/44/INV/384	UNDP	COM	301.0	301.0
India	IND/REF/38/INV/356	UNDP	COM	0.0	0.0
India	IND/REF/38/INV/359	UNIDO	COM	40.0	59.0
India	IND/REF/41/INV/364	UNDP	COM	0.0	0.0
India	IND/REF/41/INV/366	UNIDO	ONG	67.0	50.0
India	IND/REF/42/INV/369	Germany	COM	0.0	
India	IND/REF/42/INV/370	Switzerland	FIN	0.0	0.0
India	IND/REF/42/INV/371	UNDP	COM	0.0	0.0
India	IND/REF/42/TAS/377	UNEP	COM	0.0	0.0
India	IND/REF/44/INV/379	UNDP	COM	158.0	158.0
India	IND/REF/44/INV/380	Germany	COM	0.0	
India	IND/REF/44/INV/381	Switzerland	FIN	0.0	0.0
India	IND/REF/44/INV/383	UNDP	COM	141.0	141.0
India	IND/REF/44/TAS/382	UNEP	COM	0.0	0.0
India	IND/REF/47/INV/393	Germany	ONG	0.0	
India	IND/REF/47/INV/394	Switzerland	ONG	0.0	0.0
India	IND/REF/47/INV/395	UNDP	ONG	414.0	414.0
India	IND/REF/47/TAS/396	UNEP	ONG	0.0	0.0
India	IND/REF/50/INV/403	UNDP	ONG	138.0	0.0
India	IND/REF/50/INV/404	Germany	ONG	358.0	
India	IND/REF/50/INV/406	Switzerland	ONG	0.0	0.0
India	IND/REF/50/TAS/405	UNEP	ONG	0.0	0.0
	Total			1,989.5	1,495.0
Iran	IRA/PHA/41/INV/160	Germany	ONG	0.0	
Iran	IRA/PHA/41/INV/162	UNIDO	COM	274.1	274.1
Iran	IRA/PHA/41/INV/163	France	ONG	0.0	59.4
Iran	IRA/PHA/41/TAS/161	UNEP	ONG	0.0	0.0
Iran	IRA/PHA/42/INV/165	UNDP	ONG	56.0	56.0
Iran	IRA/PHA/45/INV/169	Germany	ONG	108.7	
Iran	IRA/PHA/45/INV/170	UNIDO	COM	115.5	115.5
Iran	IRA/PHA/45/INV/171	France	ONG	91.4	94.3
Iran	IRA/PHA/48/INV/176	Germany	ONG	294.5	
Iran	IRA/PHA/48/INV/177	UNIDO	ONG	19.4	0.0
Iran	IRA/PHA/51/INV/181	Germany	ONG	250.3	
Iran	IRA/PHA/51/TRA/182	UNIDO	ONG	0.0	
	Total			1,209.9	599.3
Libya	LIB/PHA/41/INV/22	UNIDO	COM	150.0	150.4
Libya	LIB/PHA/45/INV/25	UNIDO	ONG	124.0	124.0
	Total			274.0	274.4
Malaysia	MAL/PHA/35/INV/145	IBRD	COM	0.0	0.0
Malaysia	MAL/PHA/37/INV/147	IBRD	COM	0.0	0.0
Malaysia	MAL/PHA/40/INV/149	IBRD	COM	292.0	292.0
Malaysia	MAL/PHA/44/INV/154	IBRD	COM	430.0	430.0
Malaysia	MAL/PHA/47/INV/156	IBRD	ONG	470.8	470.8
Malaysia	MAL/PHA/49/INV/157	IBRD	ONG	120.0	120.0
Malaysia	MAL/PHA/52/INV/158	IBRD	ONG	88.3	
	Total			1,401.1	1,312.8
Vietnam	VIE/PHA/45/INV/45	IBRD	ONG	40.0	0.0
Vietnam	VIE/PHA/49/INV/47	IBRD	ONG	165.0	0.0
	Total			205.0	0.0

Annex III

REFRIGERANT PRICES 2007 (in US\$/kg)

Country	CFC-12	CFC-11	HFC-134a	HCFC-22	R-401	R-406	R-409	Comments
Argentina	9.00		7.00	3.00		3.00		CFCs are still relatively cheap but their supply is tightly controlled.
Brazil	35.00	No demand	15.00	4.00				Price relations suggest that there is an economic driver to move away from CFC use.
Egypt	15.00	27.00	10.00	6.00	9.00	7.00	8.00	Expect CFC demand to be met by R-401, R-406, R-409.
India	12.75		5.10	8.74				
Islamic Republic of Iran	Price of CFC-12 reportedly about same as HFC-134a	Price of CFC-11 is reportedly higher than HCFC-141b						There does not appear to be a market place incentive to continue using CFCs.
Libyan Arab Jamahiriya	40.90-53.30		65.60-82.00	24.60 - 37.00				Prices do not appear to significantly influence local demand.
Malaysia	5.00/kg	No import	6.80/kg	12.00/kg	10.00/kg	5.30/kg	6.00 /kg	No demand for CFC-11. Price of CFC-12 is still reasonable except the amount imported is controlled.
Viet Nam	7.00/kg (for Chinese R-12) and 8.5/kg (for Indian R-12)	No demand	8.00/kg (for Dupont R-134a) and 5.00/kg (for Chinese R-134a)	4/kg (for Dupont R-22) and 2.5/kg (for Chinese R-22)		3.00/kg		Price of R-12 is higher than HFC and this is an economic driver to move away from CFC use. Other non-CFC refrigerant such as R-404, R- 407 is imported but price would be 20.00/kg.

Source: Information collected during evaluation missions; prices indicated are average retail prices to be paid by technicians/workshops for refrigerants in 13.6 kg cylinders.

Annex IV

Table I: Summary of Refrigeration Sector Training

Country	Estimated total number of technicians that need to be trained	NPP target number of trainees	Number trained to date	Achievement as % of overall plan	Plan for further training needed	Planned training beyond 1 January 2010	Remarks
Argentina	11,000	11,000	5,862	53%	Yes	No	Argentina is currently planning new courses to include retrofitting.
Brazil	60,000	35,000	16,000	46%	Yes	No	Expected that 35,000 technicians have been certified by the end of 2008.
Egypt	24,000	4,000	1,500	30%	Yes	No	Remaining technicians to be trained from 2008 to 2010. Planning new courses to include retrofitting, replacement and drop-in for domestic.
India	10,000 (39,000 *)	10,724	5,691	53%	Yes	No	Remaining technicians to be trained from 2007 to 2010.
Islamic Republic of Iran	3,000	3,000	750	25%	Yes	No	480 trained only in using the equipment provided.
Libyan Arab Jamahiriya	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown	Serious lack of training plans
Malaysia	7,000	?	3,229	?	?	?	
Vietnam	700 service shops and 150 MAC shops	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown	

* Estimated total number of refrigeration servicing shops

Annex IV

Table 2: Summary of Customs Training

Country	Estimated total number of Customs Officers that need to be trained	NPP target number of trainees	Number of trainees to date	Achievement as % of overall plan	Plan for further training needed	Planned training beyond 1 January 2010	Training now part of Customs curriculum	Remarks
Argentina	1,500	1,500	900	60%	No	No	Yes	Innovative e-based learning module
Brazil	Was not possible to determine	Was not possible to determine	64	?	?	?	Unknown	Meetings were requested with Customs officials who are part of PROZON (the inter-ministerial steering committee) but they did not materialize.
Egypt	360	360	80	22%	Yes	No	Yes	Planning to train 80 Customs officers during the first half of March 2008.
India	1,300	1,300	369	28%	Yes	NOU indicated that training on ODS and other chemicals will be continued even after NCCoPP.	Yes	
Islamic Republic of Iran	Unknown	Unknown	200	?	No	No	Yes	
Libyan Arab Jamahiriya	6,000	Unknown	173	?	No	No	No	
Malaysia	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	
Vietnam	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	No information available	